

# المراقب الاقتصادي



MAS

معهد أبحاث السياسات  
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

Tel: +970 (2) 298 7053/4 | Fax: +970 (2) 298 7055  
info@mas.ps | www.mas.ps



سلطة النقد الفلسطينية  
PALESTINE MONETARY AUTHORITY



هيئة سوق رأس المال  
Capital Market Authority



البنك المركزي  
للإحصاء، الفلسطيني



MAS  
معهد أبحاث السياسات  
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

# المراقب الاقتصادي

عدد 83 / 2025

المحرر: د. نعمان كنفاني  
المنسقون من المؤسسات المشاركة في الإصدار:  
- إسلام ربيع - منسق عام (ماس)  
- أحمد عمر - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني  
- د. شاكر صرصور - سلطة النقد الفلسطينية  
- د. بشار أبو زعرور - هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)  
ص.ب 19111 ، القدس وص.ب 2426 ، رام الله  
تلفون: 4 / 2987053 - 2- 970 +  
فاكس: 2987055-2-970+  
بريد إلكتروني: info@mas.ps  
الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني  
ص.ب 1647 ، رام الله  
تلفون: 2982700-2-970+  
فاكس: 2982710-2-970+  
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps  
الصفحة الإلكترونية: www.pcbs.gov.ps

سلطة النقد الفلسطينية  
ص.ب 452 ، رام الله  
هاتف: 2415251-2-970+  
فاكس: 2415310-2-970+  
بريد إلكتروني: info@pma.ps  
الصفحة الإلكترونية: www.pma.ps

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية  
ص.ب 4041 ، البيرة - فلسطين  
هاتف: 2946946-2-970+  
فاكس: 2946947-2-970+  
الموقع الإلكتروني: www.pcma.ps  
بريد إلكتروني: info@pcma.p

النسخة الإنجليزية من المراقب متوفرة على الرابط التالي:

<https://mas.ps/en/publications/qem-issues>

© حقوق الطبع والنشر محفوظة 2026

لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك، إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

تم إعداد هذا العدد بدعم من:



هيئة سوق رأس المال  
Capital Market Authority

كانون الثاني 2026

## تقديم

لتبلغ حوالي 2.5 مليار شيكل (أساس نقدي). ووصلت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال هذا الربع إلى 2.1 مليار شيكل، كما ارتفع الدين العام مقوماً بالدولار بنحو 16.4% مقارنة بالربع المناظر ليبلغ نحو 4.8 مليار دولار.

**القطاع المصرفي:** ارتفعت التسهيلات الائتمانية في الربع الثالث 2025 بنحو 6.7% مقارنة بالربع المناظر لتصل إلى نحو 12.8 مليار دولار، 26% منها للقطاع العام. أما ودائع العملاء، فقد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 16.3% خلال الربع الثالث من العام 2025 مقارنة مع الربع المناظر، لتصل إلى قرابة من 21.3 مليار دولار. كما بلغت أرباح المصارف في هذا الربع 137.2 مليون دولار، مقارنة مع 57.5 مليون دولار في الربع المناظر من العام السابق.

**بورصة فلسطين:** بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 4.6 مليار دولار نهاية الربع الثالث 2025 منخفضةً بنسبة 2.4% مقارنة مع الربع السابق. وأغلق مؤشر القدس عند حاجز 563.7 نقطة بانخفاض قدره 3.9% مقارنة مع الربع السابق.

**التضخم والأسعار:** شهد الاقتصاد الفلسطيني في الربع الثالث 2025 تضخماً بمعدل 37.0% مقارنة بالربع المناظر. وبالتالي فإن القوة الشرائية انخفضت بين الربيعين بنفس معدل التضخم لمن يتلقون ويصرفون دخلهم بعملة الشيكال. أما الذين يتلقون دخلهم بالدولار والدينار وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكال، فإن قوتهم الشرائية انخفضت أيضاً بنحو 46.5% مقارنة بالربع المناظر، نتيجة انخفاض معدل صرف الدولار مقابل الشيكال، وارتفاع معدلات التضخم.

أما القسم الثاني، فقد تناول في خمسة صناديق أبرز التطورات على الساحة الاقتصادية والمحلية. استعرض الصندوق الأول أبرز ما جاء في الدراسة المشتركة بين البنك الدولي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والتي قدمت تشخيصاً معمقاً لواقع الفقر في الأراضي الفلسطينية، ورصدت التحول في الوضع المعيشي للفلسطينيين بين آخر مسحين لاستهلاك الأسر في الدورتين 2016/17 و2023 كما سلط الضوء على الارتباط بين التجزئة الجغرافية وقيود الحركة في الضفة الغربية وانتشار الفقر مع ارتفاع حدة المعاناة في جيوب الفقر. بالإضافة إلى أثر السياسة المالية للحكومة الفلسطينية على تحولات مؤشرات الفقر على المستوى الوطني.

فيما تناول الصندوق الثاني أهمية بنوك المراسلة ومغبة قيام إسرائيل بقطع علاقات المراسلة المصرفية بين البنوك الفلسطينية

### خسائر متراكمة

لا تزال الحرب تهيمن على المشهد الإنساني والاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بأكملها منذ الربع الثالث 2023 إلى الربع الثالث 2025؛ إذ ما زال يعاني سكان الأراضي الفلسطينية من المزيد من النكبات والمآسي الناجمة عن الدمار البشري والاقتصادي والمادي غير المسبوق في قطاع غزة، وتغليظ الخناق على الضفة الغربية. هذا أدى إلى تكبيل النشاط الاقتصادي وتعميق الاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد المحلي، وانحسار الدخل، وعدم توازنه مع تكاليف المعيشة. كما هو الحال منذ بدء العدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة. يستعرض المراقب الاقتصادي في عدده 83 آثار صدمة الحرب وعدم اليقين التي يعيشها الاقتصاد المحلي.

### في هذا العدد

يرصد القسم الأول من هذا العدد التطورات الاقتصادية في الربع الثالث 2025، والتي تشير إلى استمرار التداعيات السلبية للحرب على الاقتصاد الفلسطيني. وكما توضح البيانات الربعية، ما زالت مستويات الطلب والإنتاج منذ بدء الحرب أقل من المستويات المسجلة عشية الحرب (الربع الثالث 2023)، رافقها ارتفاع في معدلات البطالة والتضخم عن المسارات شبه الثابتة ما قبل الحرب. ومن الممكن إجمال أبرز التطورات الاقتصادية في الربع الثالث 2025 على النحو التالي:

- **الناتج المحلي الإجمالي:** أظهرت البيانات الربعية في الربع الثالث 2025 بعض اتجاهات التحسن في الأداء الاقتصادي بالمقارنة مع المستويات القياسية المنخفضة في الربع السابق والمناظر، فقد نما الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 1.9% بالأسعار الثابتة خلال الربع الثالث 2025 مقارنة بالربع السابق، ووصل إلى نحو 3.1 مليار دولار، كما نما بمعدل 1.4% مقارنة مع الربع المناظر.
- **التشغيل والبطالة:** انخفض معدل البطالة في الضفة الغربية بمقدار طفيف (0.1 نقطة مئوية) بين الربعين الثالث والثاني من العام 2025 ليصل إلى 28.5%. وبلغ متوسط الأجر اليومي للعاملين في الضفة الغربية نحو 139.2 شيكل. كما وصلت نسبة المستخدمين بأجر الذين تقل مستويات أجورهم عن الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص إلى 15.2%.
- **المالية العامة:** بلغ صافي الإيرادات العامة والمنح المتحصلة خلال الربع الثالث من العام 2025 حوالي 2.2 مليار شيكل، مقارنة مع نحو 4.5 مليار في الربع المناظر. من جهة أخرى، انخفضت النفقات العامة بنسبة 36% مقارنة مع الربع المناظر

## المحتويات

### القسم الاول: الاقتصاد الفلسطيني في الربع الثالث 2025

1. الناتج المحلي الإجمالي 1
2. سوق العمل 3
3. المالية العامة 5
4. القطاع المصرفي 6
5. القطاع المالي غير المصرفي 8
6. الأسعار والتضخم 10
7. الاستيراد والتصدير 12

### القسم الثاني: متابعات اقتصادية

1. تقييم الفقر في الأراضي الفلسطينية  
ودراسة أثر السياسة المالية على تطوره 13
2. بنوك المراسلة: من تسهيلات  
مصرفية إلى ابتزاز سياسي 14
3. مشروع قانون الحد من استخدام النقد (الكاش) 15
4. تقرير إسرائيلي يدعو لإعادة عمال  
الضفة للعمل في إسرائيل 18
5. دراسة لـ"ماس": تكاليف الوقت الضائع  
والوقود على الحواجز في الضفة الغربية 19

والإسرائيلية، موضحاً كيف تحولت العلاقة من تسهيلات مصرفية إلى ابتزاز سياسي. أما الصندوق الثالث فقد تطرق إلى مسودة مشروع قرار بقانون الحد من استخدام النقد في الأراضي الفلسطينية، مستعرضاً بعض بنود مسودة القانون، وتحديدًا ما يتعلق بسقف المدفوعات النقدية، والمعاملات المستثناة من أحكامه، بالإضافة إلى العقوبات المترتبة على مخالفة ما جاء في نصوصه.

أما الصندوق الرابع، فقد تطرق إلى قضية عودة العمالة الفلسطينية للعمل في إسرائيل، مستعرضاً ما خلص إليه تقرير إسرائيلي بهذا الشأن. إذ أوضح الصندوق أن قرار إلغاء تصاريح العمل وحظر دخول العمال الفلسطينيين ليس إجراءً أمنياً ضرورياً، بل هو خيار سياسي. كما أكد أن إعادة السماح لعمال الضفة بالعمل تساهم في تعزيز الاستقرار لدى الطرفين، لا سيما في ظل الأضرار الاقتصادية التي لحقت بالجانبين جراء توقف تدفق العمالة الفلسطينية للعمل في سوق العمل الإسرائيلي.

الصندوق الخامس والأخير، فقد تطرق إلى دراسة صدرت في مطلع العام 2026 عن معهد "ماس" بالشراكة مع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بعنوان "حواجز الاحتلال على طرق شمال ووسط الضفة الغربية"، سعت إلى تقييم الأثر الاقتصادي الناجم عن حواجز الاحتلال وإغلاق مداخل ومخارج المدن في الضفة الغربية.

### في الختام

يتوجه المعهد بالتقدير لشركائه الثلاثة القائمين على إعداد ودعم المراقب، وإلى فريق البحث على إسهاماته العلمية ومتابعته الدقيقة لمجريات الاقتصاد الفلسطيني ولأبرز تطوراتته الحديثة.

معهد ماس



سلطة النقد الفلسطينية  
PALESTINE MONETARY AUTHORITY



هيئة سوق رأس المال  
Capital Market Authority



الجهاز المركزي  
للإحصاء الفلسطيني

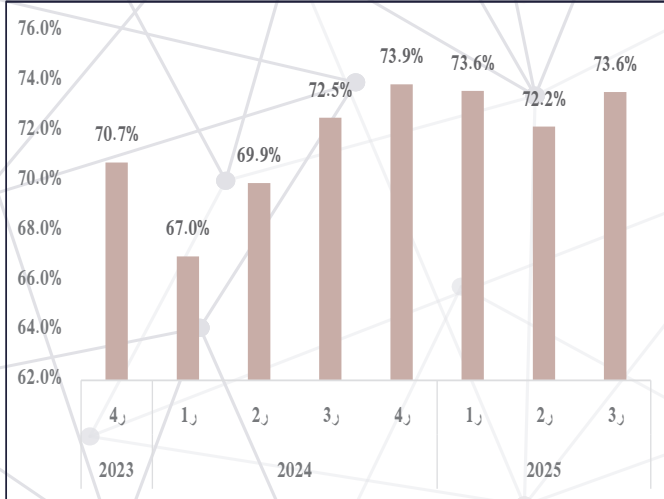


معهد أبحاث السياسات  
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

## القسم الأول: الاقتصاد الفلسطيني في الربع الثالث 2025

### 1- الناتج المحلي الإجمالي<sup>1</sup>

شكل 1: نسبة الناتج المحلي لارباع الأعوام 2025-2023 الى الناتج المحلي الإجمالي للربع الثالث 2023 (%)



في حصة الفرد من الناتج المحلي بينهما، بات دخل الفرد في القطاع لا يشكل سوى 3.3% فقط من دخل الفرد في الضفة، مقارنة مع 25.7% عشية الحرب الإسرائيلية على القطاع (انظر الشكل 3).

يمكن النظر إلى الناتج المحلي الإجمالي من جانبين، جانب إجمالي قيمة الإنتاج (القيمة المضافة) في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وجانب إجمالي الإنفاق على السلع والخدمات. على صعيد الإنتاج (القيمة المضافة)، شهد الربع الثالث 2025 تباينا

أدى استمرار الحرب الإسرائيلية والتدمير الواسع في قطاع غزة، إلى جانب تشديد القيود الإسرائيلية في الضفة الغربية، إلى آثار سلبية عميقة على الاقتصاد الفلسطيني، إذ ما تزال مستويات الناتج المحلي المسجلة منذ بدء الحرب حتى الربع الثالث 2025 أدنى من المستويات المسجلة عشية الحرب (الربع الثالث 2023) كما هو موضح في الشكل 1.

تظهر البيانات الربعية بعض التحسن الطفيف في الربع الثالث 2025 في الاقتصاد الفلسطيني بالمقارنة مع المستويات القياسية المنخفضة في الربع السابق والمناظر. أما الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث 2025 بمعدل 1.9%، و1.4% مقارنة مع الربع السابق والمناظر على الترتيب، ليصل إلى 3,101.4 مليون دولار بالأسعار الثابتة.

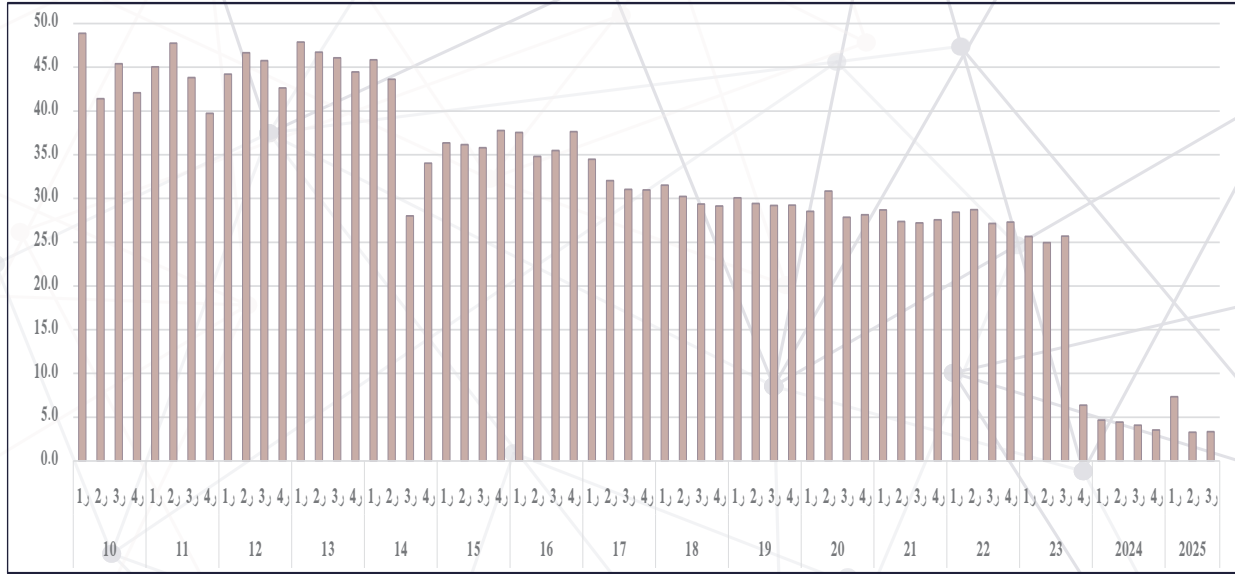
يوضح الشكل 2 التذبذب الحاد في معدلات نمو الاقتصاد الربعية، وهذا يعود أساسا إلى أن العوامل التي تؤثر على الأداء الاقتصادي في فلسطين خارجية ومتقلبة بدورها، مثل تحويلات المقاصة، والمساعدات، وتحويلات العمال في إسرائيل. ولقد سجلت هذه القنوات تراجعاً حاداً منذ بدء الحرب مقارنة مع المستويات المسجلة ما قبل الحرب.

أدى التراجع الحاد الحاصل على الناتج المحلي في قطاع غزة منذ بداية الحرب إلى تقلص مساهمته في الناتج المحلي الفلسطيني إلى 2.4% فقط. وانعكس ذلك في اتساع الفجوة بين الضفة والقطاع في المساهمة في الاقتصاد الفلسطيني، وفي اتساع الهوة

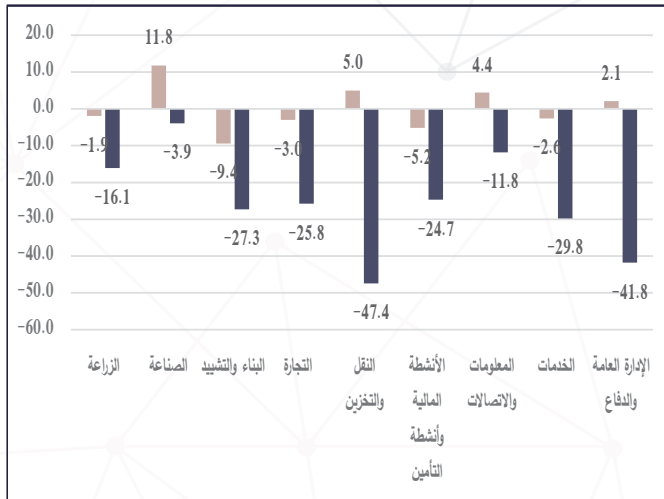
شكل 2: معدلات التغير الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام 2010-2025 حسب الربع (النمو الربعي مقارنة مع الربع السابق %)



شكل 3: نسبة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة إلى حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية خلال الأعوام 2010-2025 حسب الربع (%)



شكل 4: التغير في القيمة المضافة في الأنشطة المكونة للناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثالث 2025 مقارنة مع الربع السابق والربع المناظر 2023 (%)



جدول 1: التبدل في الإنفاق على الناتج المحلي ومساهمة مكونات الطلب في التغير بين الربعين المتلاحقين (نسبة مئوية)

التغير في الإنفاق على الناتج المحلي	التغير (%)	المساهمة في التغير (%)
التغير في الاستهلاك الخاص	(0.6)	(0.6)
(+) التغير في الاستهلاك العام	7.0	1.1
(+) التغير في الاستثمار	3.9	1.2
(+) التغير في الصادرات	0.2	0.0
(-) التغير في الواردات	(1.7)	(0.8)
(+) التغير في صافي السهو والخطأ	36.5	(0.6)
الناتج المحلي	1.9	1.9

\* ملاحظة: الأرقام والنسب بين الأقواس هي قيم سالبة.

في تغير نسب القيمة المضافة للأنشطة المكونة للناتج المحلي، مقارنة مع الربع السابق إذ ارتفعت القيمة المضافة في بعض الأنشطة الاقتصادية (كالصناعة، زيادة بنسبة 11.8%، والنقل والتخزين، زيادة بنسبة 5%، والمعلومات والاتصالات، زيادة بنسبة 4.4%، نشاط تجارة الجملة والتجزئة، تراجع بنسبة 3%)، في حين انخفضت في أنشطة أخرى (مثل قطاع الإنشاءات، تراجع بنسبة 9.4%، والأنشطة المالية والتأمين، تراجع بنسبة 5.2%)، كما يوضح الشكل 4. وعند مقارنة التغيرات الحاصلة على الأنشطة الإنتاجية والخدمية في الربع الثالث 2025 مع الفترة المناظرة من العام 2023 (ما قبل الحرب)، نجد تراجعاً ملحوظاً في كافة الأنشطة الاقتصادية، وهذا يدل على عمق التأثير العكسي للحرب على الأداء الفلسطيني، ومدى صعوبة التعافي لدى الاقتصاد الفلسطيني.

• أما من جهة الإنفاق على الناتج المحلي، وكما يوضح الجدول 1، شهد الاستهلاك الخاص انخفاضاً بنسبة 0.6% في الربع الثالث 2025 مقارنة مع الربع السابق، كما تراجع الاستيراد بنسبة 1.7% خلال نفس فترة المقارنة. في حين شهد الإنفاق العام ارتفاعاً بنسبة 7.0%، والاستثمار بنسبة 3.9%. على ضوء ذلك، فإن الفجوة في الاقتصاد الفلسطيني بين ما يستخدم لأغراض الاستهلاك والاستثمار وبين ما يقوم الاقتصاد بإنتاجه محلياً شهدت تقلصاً بسيطاً في الربع الثالث 2025 مقارنة مع الربع السابق. إذ كان الطلب المحلي أعلى بنحو 29.9% عما قام الاقتصاد بإنتاجه محلياً (50.2% في حال إضافة الصادرات) في الربع الثالث 2025، مقارنة مع 30.7% في الربع الثاني 2025. بلغت نسبة الاستثمار 30.3% من الناتج المحلي في الربع الثالث 2025. وتراوح هذه النسبة حول 24-30% في معظم السنوات الماضية، وهي أدنى بشكل ملحوظ من المعدل المتوسط في الدول متوسطة الدخل (33%)، لكنها أعلى مما هو الحال في الدول منخفضة الدخل (20%)، وكما هي أعلى من النسبة المسجلة في الدول العربية (27%)<sup>2</sup>. وتذهب معظم الاستثمارات

الأداء الاقتصادي، وتراجع تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل منذ بدء الحرب، إضافة إلى تذبذب وتراجع التحويلات الخارجية. كان الدخل المتاح (التصريفي) في فلسطين خلال الربع الثالث 2025 أعلى بنسبة 10.7% من الناتج المحلي، مقارنة مع 15.9% في الربع السابق. وجاء هذا نتيجة انخفاض إجمالي التحويلات من الخارج في الربع الثالث 2025. وتجدر الملاحظة أن دخل الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستعمرات ما زال أدنى بشكل كبير مما كان عليه قبل الحرب، إذ بلغ نحو 3.2% من إجمالي الدخل المتاح في الربع الثالث مقارنة مع 15.7% في الفترة المناظرة 2023 عشية اندلاع الحرب (انظر الجدول 2).

في فلسطين إلى القطاعات غير التبادلية (non-tradables)، وهو ما يعود جزئياً إلى انتشار عدم الثقة بالمستقبل، والقيود المختلفة على الحركة والتجارة الخارجية التي يفرضها الاحتلال. ويؤدي تركيز الاستثمار في القطاعات الخدمية والإسكان إلى تدني فعالية الاستثمار وإنتاجيته.

● هناك فرق بين ما يقوم الاقتصاد باستهلاكه وتصديره وبين ما يقوم بإنتاجه محلياً. هذا يعني أن الناتج المحلي الإجمالي لا يعبر عن الموارد الفعلية المتاحة للاستهلاك والاستثمار في بلد ما. ذلك لأنه يقيس الدخل المتولد محلياً فقط، ولا يأخذ بالحسبان التحويلات والهبات من الخارج. يوضح الجدول 2 تقلص الفجوة بين الدخل المتاح والناتج المحلي بسبب تدهور

جدول 2: الدخل القومي المتاح في الأراضي الفلسطينية في العامين 2024 و 2025 حسب الربع (بالأسعار الثابتة، مليون دولار)

المتغير	2025			2024		
	3ر	2ر	1ر	4ر	3ر	2ر
الناتج المحلي الإجمالي	3,101.4	3,043.0	3,103.4	3,114.6	3,058.0	2,947.7
- صافي الدخل من الخارج	202.7	146.1	185.6	210.7	204.5	145.7
- صافي تعويضات العاملين	112.2	102.6	139.2	119.1	105.7	94.3
- صافي دخل الملكية	90.5	43.5	46.4	91.6	98.8	51.4
الدخل القومي الإجمالي	3,304.1	3,189.1	3,289.0	3,325.3	3,262.5	3,093.4
صافي التحويلات الجارية من الخارج	127.9	337.8	283.0	311.1	291.2	208.2
الدخل القومي المتاح الإجمالي	3,432.0	3,526.9	3,572.0	3,636.4	3,553.7	3,301.6

## 2. سوق العمل<sup>1</sup>

● نسبة المشاركة: هي نسبة القوى العاملة إلى القوى البشرية. وكلما كانت النسبة أعلى، كان عبء الإعالة على كاهل كل شخص يعمل أقل. كما أن نسبة المشاركة متدنية بشكل عام في فلسطين وفي المنطقة العربية، نتيجة تدني مشاركة المرأة في سوق العمل. بلغت نسبة المشاركة في الضفة الغربية في الربع الثالث 2025 نحو 46.1% (45.4% في الربع السابق) بواقع 72.4% لدى الذكور و18.9% عند الإناث (انظر الجدول 1).

● عدد العاملين: ارتفع العدد الكلي للعاملين من الضفة الغربية بنسبة 2.4% بين الربع الثالث 2025 والربع السابق، وبنسبة 4.1% مع الربع المناظر، ليصل إلى 731.2 ألف فرد. وهذا أدنى بنسبة 15.8% عن العدد الكلي للعاملين ما قبل الحرب، أي في الربع الثالث 2023 (انظر الشكل 1). وتوزع العاملون من الضفة الغربية بين 73.6% في القطاع الخاص، و16.9% في القطاع العام، و6.0% في إسرائيل والمستعمرات، و3.5% في القطاع الأهلي.

● العمالة في إسرائيل والمستعمرات: ارتفع عدد العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات من 39.1 ألف عامل

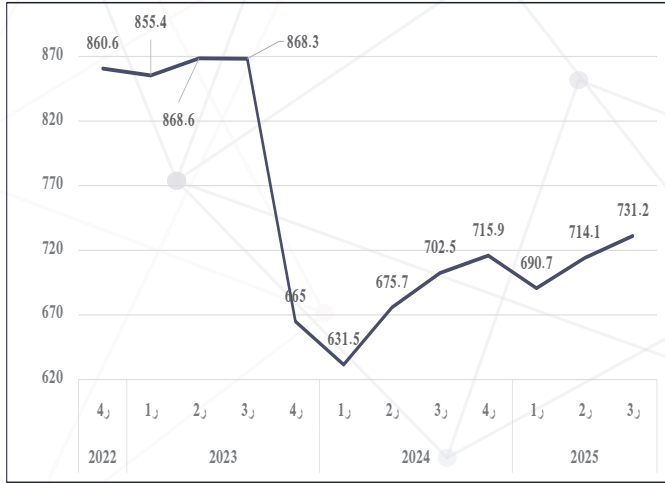
طراً تحسن طفيف على بعض مؤشرات سوق العمل في الضفة الغربية خلال الربع الثالث 2025 مقارنة مع الربع السابق والمناظر. لكن بالمجمل، لم يتعاف سوق العمل في الضفة الغربية من التداعيات السلبية للحرب، فما تزال مستويات التشغيل في السوق المحلي أدنى بشكل ملموس من المستويات المسجلة ما قبل الحرب. كذلك فإن معدلات البطالة المسجلة ما بعد صدمة الحرب ما زالت أعلى، وعلى نحو حاد، من المعدلات المسجلة ما قبل الحرب. وما زالت السمات العامة لسوق العمل في الضفة الغربية تتأثر بشكل سلبي بالخنق الإسرائيلي على محافظات الضفة، والقيود المفروضة على الحركة والتواصل فيما بينها، والحيولة دون وصول العمالة الفلسطينية إلى أماكن عملها في إسرائيل. فيما يلي رصد لأبرز سمات العمالة في الضفة الغربية فقط نظراً لأن حال التشغيل في قطاع غزة تعرض للانهايار التام:

1 أشرنا في الأعداد السابقة من المراقب إلى أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني اكتفى برصد سمات سوق العمل في الضفة الغربية، وذلك لأن الحرب والتدمير الواسع في قطاع غزة أدى إلى أثار سلبية هائلة على التشغيل ومقومات الحياة في القطاع. بالتالي فإن المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بقياس سمات القوى العاملة لم تعد واقعية ولا تنطبق على قطاع غزة. مصدر الأرقام في هذا القسم: المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2025). مسوحات القوى العاملة الربعية، الربع الثالث 2025، رام الله، فلسطين.

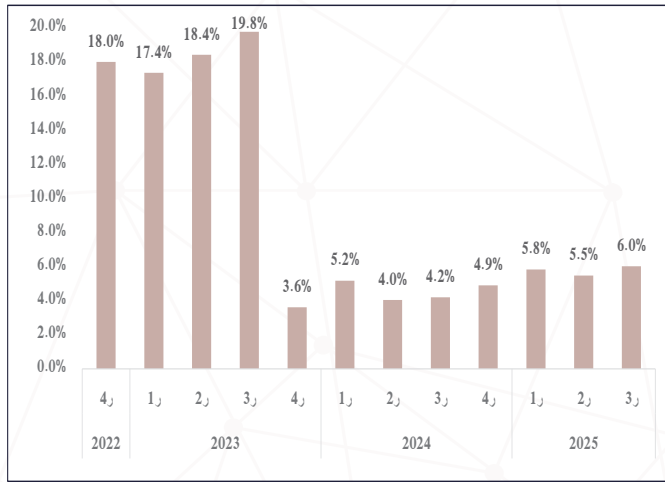
جدول 1: نسبة المشاركة في القوى العاملة في الضفة الغربية خلال الفترة 2023-2025 حسب الربع (%)

المؤشر	2023			2024			2025		
	1ر	2ر	3ر	1ر	2ر	3ر	1ر	2ر	3ر
نسبة المشاركة	47.7	47.8	47.3	46.5	45.6	46.1	45.2	45.4	46.1
ذكور	75.9	75.3	76.0	74.8	73.1	73.7	72.0	72.1	72.4
إناث	18.7	19.5	17.6	17.2	17.6	17.6	17.5	17.8	18.9

شكل 1: عدد العاملين في الضفة الغربية خلال الفترة 2022-2025 حسب الربع (ألف عامل)



شكل 2: نسبة العاملين في إسرائيل والمستعمرات من إجمالي العاملين من الضفة الغربية خلال الفترة 2022-2025 حسب الربع (%)



جدول 2: معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة في الضفة الغربية خلال الفترة 2023-2025 حسب الربع (%)

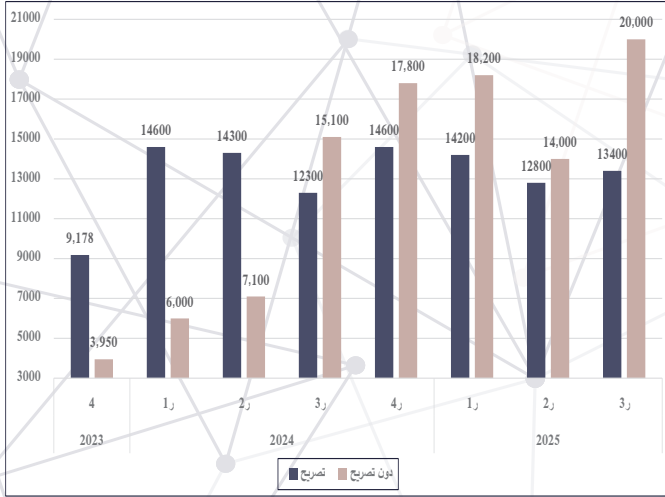
المؤشر	2023			2024			2025		
	1ر	2ر	3ر	1ر	2ر	3ر	1ر	2ر	3ر
معدل البطالة	14	13.4	12.9	33.2	35.2	31.1	30.2	28.6	28.5
الذكور	11.7	10.6	10.2	35.2	35.6	31	29.8	28.3	28.1
الإناث	23.9	24.7	24.9	24.3	33.4	29.8	31.9	29.8	30.2

في الربع الثاني 2025 إلى نحو 44 ألف عامل في الربع الثالث 2025 (36.6% منهم يعملون في المستعمرات)، كما ارتفع عدد العاملين في إسرائيل والمستعمرات بمقدار 14.5 ألف عامل عن الربع المناظر. وتوزع هؤلاء بين 30% يعملون بتصريح و46% بدون تصريح، و24% من حملة الهوية الزرقاء. وعلى الرغم من الارتفاع في عدد العاملين في إسرائيل والمستعمرات إلا أن نسبتهم إلى إجمالي العاملين من الضفة الغربية ما زالت أدنى بشكل ملحوظ مما كانت عليه قبل الحرب (انظر الشكل 2). ويبين الشكل 3 أن تغيراً ملحوظاً في التوزيع القطاعي للعمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات في الربع الثالث 2025 مقارنة بما كان عليه الحال عشية الحرب، خاصة بالنسبة للترجع الملحوظ في نسبة العاملين في نشاط التشييد والبناء.

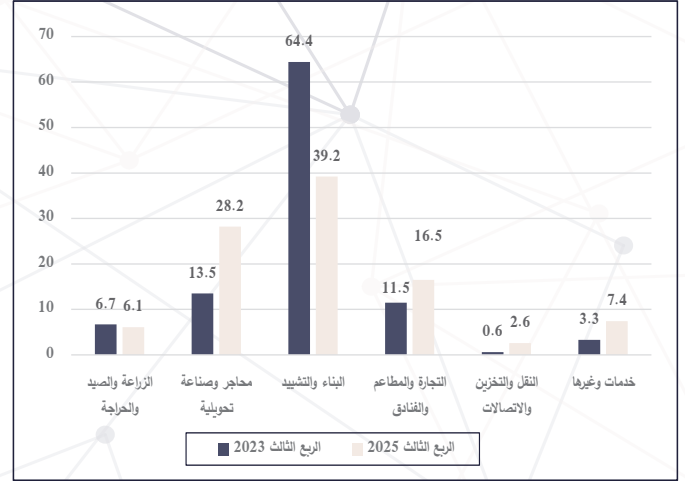
- **عمال التهريب:** في ظل استمرار الحرب، وعدم تمكن غالبية الأفراد الذين كانوا يعملون سابقاً في سوق العمل الإسرائيلي من الحصول على فرص عمل في السوق المحلي، تدهورت حالتهم المعيشية، وازدادت حدة معاناتهم الاقتصادية، مما اضطرهم للبحث مجدداً عن فرص عمل داخل سوق العمل الإسرائيلي، معرضين حياتهم للخطر بهذه الخطوة. وقد نجح جزء من هؤلاء الأفراد في العودة للعمل هناك، حيث دخل غالبيتهم عن طريق التهريب بعد معاناة طويلة ودفع أموال كعمولات للسماسرة. يظهر الشكل 4 وجود تزايد ملحوظ في عدد العمال الفلسطينيين الذين يعملون دون تصريح في إسرائيل والمستعمرات منذ الربع الثالث من العام 2024.

- **البطالة:** بلغ معدل البطالة في الضفة الغربية 28.5% في الربع الثالث 2025، وهذا أدنى بمقدار ضئيل للغاية عن الربع السابق (ترجع طفيف بمقدار 0.1 نقطة مئوية)، و2.2 نقطة مئوية عن الربع المناظر، لكنه أعلى بمقدار 15.6 نقطة مئوية عن الربع الثالث 2023 (عشية الحرب، انظر الجدول 2). بلغ معدل البطالة لدى فئة الشباب (19-29) سنة الخريجين من

شكل 4: عدد العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات في الأعوام 2023-2025 حسب الربع وحيازة التصريح (عامل)



شكل 3: التوزيع النسبي للعمال من الضفة الغربية في إسرائيل حسب النشاط الاقتصادي (%)



- **الحد الأدنى للأجور:** يبلغ الحد الأدنى الرسمي للأجر الشهري في فلسطين 1,880 شيكل. وقد بلغت نسبة المستخدمين بأجر الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى في القطاع الخاص في الضفة الغربية نحو 15.2% (40 ألف عامل) في الربع الثالث 2025 مقارنة مع 15.1% في الربع المناظر (39.0 ألف عامل). بمتوسط أجر شهري لهؤلاء يبلغ 1,485 في الربع الثالث 2025 مقارنة مع 1,428 شيكل في الربع المناظر 2024.

حملة الدبلوم المتوسط فأعلى نحو 43.2%، بواقع 31.5% لدى الذكور، مقابل 52.0% لدى الإناث.

- **الأجور:** وصل متوسط الأجر اليومي للعاملين في الضفة إلى 139.2 شيكل في الربع الثالث 2025. وتباين هذا المتوسط بين 178.8 شيكل لعمال النقل والتخزين والاتصالات، و80.4 شيكل لعمال الزراعة. ويعادل متوسط أجر العامل في الضفة 54.9% من متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات. ويتباين المتوسط الأخير بين 310.9 شيكل لعمال البناء والتشييد، و126.3 شيكل لعمال الزراعة.

### 3- المالية العامة<sup>1</sup>

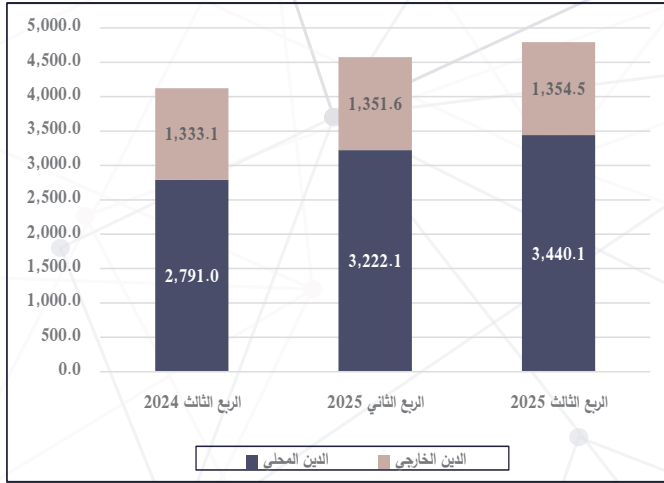
جدول 1: الإيرادات والنفقات (الأساس النقدي) في الربعين الثالث 2024 والثالث 2025 (مليون شيكل)

البند	الربع الثالث 2024	الربع الثالث 2025
مجموع الإيرادات	3,601.5	1,799.0
إيرادات المقاصة	2,574.0	583.8
إيرادات ضريبية	663.8	825.4
إيرادات غير ضريبية	284.2	270.7
متحصلات مخصصة	93.6	123.3
الرجاعات الضريبية (-)	14.1	4.2
مجموع النفقات	3,880.5	2,483.4
الأجور والرواتب	1,683.7	1,006.6
غير الأجور	1,738.2	1,044.1
صافي الإقراض	223.1	206.1
مدفوعات مخصصة	92.9	35.4
إنفاق تطوري	142.6	191.2
الرصيد قبل المنح والمساعدات	279.0-	684.4-

- **الإيرادات العامة:** بلغت إيرادات المقاصة وفق الأساس النقدي نحو 0.6 مليار شيكل في الربع الثالث 2025، مقارنة بحوالي 2.6 مليار شيكل في الربع المناظر. ويجدر التنويه أن وزارة المالية تعرّف إيرادات المقاصة على أساس نقدي على أنها عبارة عن المبالغ المستلمة من إسرائيل عبر البنوك، مضافا لها مبالغ الخصومات التي تستقطعها إسرائيل لتسديد فواتير المياه، والكهرباء والصرف الصحي والمستشفيات. وفي حال لم تتسلم الحكومة الفلسطينية أية مبالغ نقدية، فإن تحويلات المقاصة المسجلة تعبر فقط عن قيمة هذه الخصومات. وهذا هو الحال في الربع الثالث 2025. إذ لم تقم إسرائيل بتحويل أية مبالغ نقدية في هذا الربع، وعلى ذلك فإن مبلغ المقاصة المسجل يعبر فقط عن قيمة الاستقطاعات. ولقد أدى توقف إسرائيل عن تحويل المبالغ النقدية منذ شهر حزيران 2025 إلى تفاقم الأزمة المالية للحكومة، ما انعكس في تراجع قدرتها على تغطية النفقات وأدى إلى تراكم مزيد من المتأخرات، كما سئرى لاحقا.

1 مصدر البيانات في هذا القسم هو: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2025: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (أيلول، 2025). وهي بيانات أولية قابلة للتعديل والتتحيح.

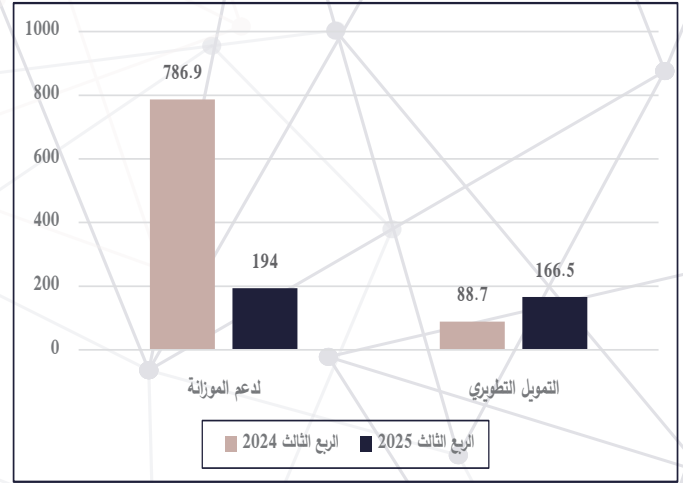
شكل 2: الدين العام الحكومي موزعاً بين الخارجي والمحلي (مليون دولار)



شكلت النفقات العامة الفعلية ما نسبته 54.7% من النفقات المستحقة، والتي بلغت حوالي 4.5 مليار شيكل خلال هذا الربع، وهو ما يعني تراكم متأخرات جديدة على الحكومة. بلغت قيمة إجمالي المتأخرات خلال الربع الثالث 2025 حوالي 2.1 مليار شيكل، بالمقابل استطاعت الحكومة خلال هذا الربع سداد حوالي 0.4 مليار شيكل من متأخرات السنوات السابقة.

- **الفائض/العجز المالي:** تبعاً للتطورات على جانبي الإيرادات والنفقات خلال الربع الثالث 2025، حقق الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات الخارجية وفق الأساس النقدي حوالي 684 مليون شيكل. أما على أساس الالتزام فلقد بلغ العجز حوالي 746 مليون شيكل.
- **الدين العام الحكومي:** ارتفع الدين العام الحكومي (داخلي وخارجي) مقومًا بالدولار نهاية الربع الثالث من العام 2025، بنسبة 4.8%، و16.3% مقارنةً بالربع السابق والمناظر على التوالي، ليبلغ حوالي 4.8 مليار دولار (ما يعادل 15.8 مليار شيكل). وبلغت حصة الدين المحلي منه حوالي 71.7%، مقابل 28.3% للدين الحكومي الخارجي (انظر الشكل 2).

شكل 1: المنح والمساعدات الخارجية في الربعين الثالث 2024 والثالث 2025 (مليون شيكل)



من جهة أخرى، ارتفعت إيرادات الجباية المحلية بنسبة 17.1% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 1.2 مليار شيكل (انظر الجدول 1). بينما انخفضت المنح والمساعدات الخارجية إلى حوالي 0.4 مليار شيكل، مقارنة بـ 0.9 مليار شيكل خلال الربع المناظر (انظر الشكل 1). وفي المحصلة، بلغ صافي الإيرادات العامة والمنح المحصلة خلال الربع الثالث 2025 حوالي 2.2 مليار شيكل، مقارنة مع حوالي 4.5 مليار شيكل في الربع المناظر.

- **النفقات العامة:** انخفض الإنفاق العام خلال الربع الثالث 2025 بنسبة 36% مقارنة بالربع المناظر، ليبلغ حوالي 2.5 مليار شيكل على الأساس النقدي (انظر الجدول 1). وتحقق هذا نتيجة انخفاض فاتورة الأجور والرواتب بنسبة 40.2% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي المليار شيكل. وانخفاض نفقات غير الأجور بنسبة 39.9% خلال نفس فترة المقارنة، لتبلغ أيضاً حوالي المليار شيكل. كما انخفض بند صافي الإقراض في هذا الربع بنسبة 7.6% ووصل إلى حوالي 206.1 مليون شيكل. أما الإنفاق التطويري الفعلي فقد ارتفع إلى حوالي 191.2 مليون شيكل، مقارنة بنحو 142.6 مليون شيكل في الربع المناظر. وقد

## 4- القطاع المصرفي<sup>1</sup>

وبمعدل 4.5% لتصل إلى 9.7 مليار دولار. علماً بأن تراجع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل خلال الفترة انعكس على شكل زيادة في قيمة أصول المصارف عند تقويمها بالدولار. وبلغ معدل نمو إجمالي الموجودات/المطلوبات نحو 11.3% فقط عند تحييد أثر سعر الصرف.

- **التسهيلات الائتمانية:** ارتفعت محفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف بنسبة 6.7% مقارنة بالفترة المناظرة في العام السابق لتصل إلى 12.8 مليار دولار، (انظر الجدول 1). وقد

- **إجمالي الموجودات:** بلغ إجمالي أصول المصارف المرخصة في فلسطين 27.6 مليار دولار نهاية الربع الثالث 2025، مرتفعاً بمعدل 16.9% مقارنة بالفترة المناظرة. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بزيادة النقد (الكاش) في خزائن المصارف، إضافة إلى التوسع في الائتمان الحكومي. وتشير البيانات إلى ارتفاع أصول المصارف المحلية بنحو 25.1% لتبلغ 17.9 مليار دولار، في حين ارتفعت أصول المصارف الوافدة بوتيرة أقل خلال ذات الفترة،

1 مصدر البيانات في هذا القسم: سلطة النقد الفلسطينية، أيلول 2025، الميزانية المجمعة للمصارف، قائمة الأرباح والخسائر، وقاعدة بيانات سلطة النقد. وهي بيانات أولية قابلة للتعديل.

## جدول 1: التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية (مليون دولار)

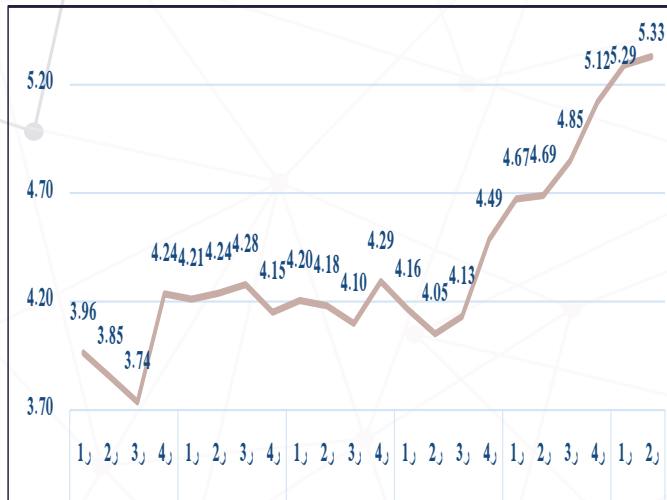
البند	2025			2024			
	3ر	2ر	1ر	4ر	3ر	2ر	1ر
القطاع العام	3,345.4	3,132.4	2,711.3	2,819.4	2,720.1	2,558.1	2,317.2
العقارات والإنشاءات	2,342.3	2,315.5	2,341.8	2,372.9	2,401.1	2,370.5	2,388.5
التعدين والصناعة	651.6	677.8	658.1	662.2	652.4	671.2	687.7
التجارة	1,997.8	1,998.1	1,946.3	1,930.2	1,968.8	1,940.3	2,031.7
الخدمات	1,244.9	1,258.1	1,223.8	1,070.6	1,105.1	1,089.7	1,109.5
تمويل شراء السيارات	414.0	423.7	415.2	410.9	472.0	477.8	499.2
تمويل السلع الاستهلاكية	1,390.3	1,342.1	1,326.3	1,397.3	1,367.2	1,307.5	1,284.1
أخرى في القطاع الخاص*	1,425.6	1,537.0	1,320.8	1,283.7	1,318.5	1,401.4	1,410.2
المجموع	12,811.9	12,684.8	11,943.6	11,947.2	12,005.2	11,816.5	11,728.1

\* يشمل بند أخرى في القطاع الخاص التسهيلات الممنوحة لكل من تطوير الأراضي والزراعة والثروة الحيوانية، وقطاع السياحة والفنادق والمطاعم، وقطاع النقل والمواصلات، إضافة لتمويل الاستثمار بالأسهم، والتسهيلات الأخرى غير المصنفة.

مقارنةً مع 90% قبل الحرب. جاء هذا الارتفاع مدفوعاً بزيادة الودائع بعملة الدولار بشكل رئيسي وبحوالي 18% على الأساس السنوي، بالتوازي مع تراجع بنسبة 7% على الودائع بالشيكل خلال ذات الفترة. ويعزى هذا بالأساس على قيود المصارف على استقبال إيداعات الشيكل نتيجة استمرار أزمة فائض الشيكل.

● **القروض المتعثرة:** ارتفعت قيمة القروض المتعثرة لدى المصارف العاملة في فلسطين نهاية الربع الثالث 2025 بمعدل 16.3% مقارنة بالربع المناظر، لتصل قيمتها إلى 677.2 مليون دولار. ويشكل هذا حوالي 5.3% من إجمالي قيمة القروض مقارنة بحوالي 4.9% في الربع المناظر. وسجل قطاع تمويل شراء السيارات والمركبات الخاصة أعلى مساهمة في الزيادة الإجمالية للقروض المتعثرة، إذ ارتفعت نسبة التعثر فيه من 5.3% إلى 10.5% خلال عام. كما شهد قطاع تمويل السلع الاستهلاكية أيضاً زيادة ملحوظة في نسبة التعثر، إذ ارتفعت نسبته من 8.5% إلى 9.6% خلال ذات الفترة (الشكل 1).

شكل 1: نسبة القروض المتعثرة (نسبة مئوية)



جاءت هذه الزيادة مدفوعة بشكل رئيسي بارتفاع التمويلات الممنوحة للقطاع العام، خاصة التسهيلات الائتمانية للحكومة. شهد التمويل للحكومة ارتفاعاً بنحو 23% مقارنة بالفترة المناظرة (16% فقط عند تحييد أثر سعر الصرف). ووصل إجمالي هذا التمويل إلى حوالي 3.3 مليار دولار، ليشكل 26% من حجم إجمالي التسهيلات الائتمانية حتى نهاية الربع الثالث 2025.

كما أظهرت البيانات زيادة في قيمة التمويلات الممنوحة للقطاع الخاص بمعدل 2.0% (تراجع بمعدل 3.1% عند تحييد أثر سعر الصرف) نهاية الربع الثالث لتصل إلى 9.5 مليار دولار. ويشكل هذا 74% من إجمالي التسهيلات. تباينت التغيرات في التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية المختلفة، إذ تراجعت لقطاع العقارات والإنشاءات وقطاع تطوير الأراضي والزراعة، وتمويل شراء السيارات، مقابل ارتفاعها لقطاعات أخرى مثل تمويل السلع الاستهلاكية وقطاع الخدمات.

● **ودائع العملاء:** شهدت ودائع العملاء لدى الجهاز المصرفي ارتفاعاً خلال الربع الثالث 2025 بنسبة 1.6% مقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 16.3% مقارنة بالربع المناظر (11.4% عند تحييد أثر سعر الصرف)، لتبلغ حوالي 21.3 مليار دولار. ويعود هذا النمو بدرجة أساسية إلى استمرار الارتفاع في ودائع العملاء في قطاع غزة، وبنسبة بلغت 70.3%، لتتجاوز بذلك 4.9 مليار دولار، مما رفع حصتها من إجمالي ودائع العملاء إلى 23%، مقارنة مع 10% فقط قبل العدوان<sup>2</sup>. كما ارتفعت الودائع في الضفة الغربية بشكل ملحوظ وبمعدل 6.2% (ما يعادل 962 مليون دولار) مقارنة بقيمتها قبل عام، لتصل إلى 16.4 مليار دولار. ويشكل هذا 77% من إجمالي ودائع العملاء

2 أشرنا في الأعداد السابقة إلى أسباب زيادة الودائع في قطاع غزة وهي ثلاثة: (1) دفعت الحرب المواطنين إلى إيداع أموالهم في المصارف لكونه المكان الأكثر أماناً في ظل استباحة الاحتلال لكل شيء. (2) التحويلات المالية من الخارج إلى سكان القطاع. (3) عدم قدرة الموظفين على سحب رواتبهم من المصارف مع تعرض فروع المصارف وأجهزة الصراف الآلية للضرر.

- **أرباح المصارف:** حققت المصارف دخلًا صافيًا بعد الضرائب بلغ 137.2 مليون دولار حتى نهاية أيلول 2025 مقارنة بنحو 57.5 مليون دولار في الفترة المناظرة من العام السابق. جاءت هذه الزيادة متأثرة بتراجع نفقات المصارف بوتيرة أسرع من التراجع في إيراداتها، إذ تراجع إجمالي النفقات بنسبة 13.6% على أساس سنوي، لتبلغ 623.7 مليون دولار، مدفوعة أساسًا بانخفاض مخصصات خسائر الائتمان بنحو 45%، في المقابل، تراجع إجمالي الإيرادات بنسبة 2.4%، ليصل إلى 760.9 مليون دولار، نتيجة انخفاض دخل الفوائد (الفرق بين الفوائد المقبوضة والمدفوعة) بنسبة 5.5% ليلبلغ 608.9 مليون دولار، في حين أن إيراداتها من غير الفوائد ارتفعت بنسبة 12.3%، خاصة من عمليات تبديل وتقييم العملات الأجنبية، ومن الأوراق المالية والاستثمارات.
- **أسعار الفائدة:** تراجع المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل بعملات الدينار الأردني (تراجع بمقدار 8 نقاط أساس) والدولار (تراجع بمقدار 5 نقاط أساس) خلال الربع الثالث 2025 مقارنة بالربع المناظر. وبلغ سعر الفائدة 2.81% على الودائع بالدولار و2.59% على الودائع بالدينار الأردني. بالمقابل، سجل معدل العائد على الودائع الآجلة بالشيكل ارتفاعًا ملحوظًا بحوالي 16 نقطة أساس، ليصل إلى 2.91%. أما بالنسبة للفوائد على القروض، شهد المتوسط المرجح لأسعار الفائدة بعمليتي الدينار والدولار ارتفاعًا مقارنة بمستواه في الربع المناظر، إذ ارتفع للقروض بالدينار بحوالي 49 نقطة أساس ليصل إلى 6.48% وبحوالي 26 نقطة أساس للقروض بالدولار ووصل إلى 6.23%. في حين تراجع متوسط أسعار الفائدة على القروض الممنوحة بالشيكل بشكل ملحوظ خلال ذات الفترة بحوالي 39 نقطة أساس ووصل إلى 6.26% (أنظر الجدول 3).

جدول 2: توزيع ودائع الجمهور (مليون دولار)

البند	2025			2024			
	3ر	2ر	1ر	4ر	3ر	2ر	1ر
قطاع عام	748.2	857.2	661.0	735.7	743.3	604.3	615.8
الجهة المودعة							
قطاع خاص	20,538.9	20,090.4	18,595.5	18,040.4	17,555.1	17,004.3	17,073.2
المنطقة							
الضفة الغربية	16,376.4	16,438.4	15,531.8	15,420.4	15,414.3	15,103.9	15,443.6
قطاع غزة	4,910.7	4,509.2	3,724.6	3,355.7	2,884.1	2,504.70	2,245.4
نوع الوديعة							
ودائع جارية	9,045.7	8,786.5	8,055.6	7,722.8	7,567.4	7,067.0	7,005.0
ودائع توفير	7,303.9	7,125.6	6,440.4	6,262.6	6,025.0	5,868.7	5,963.5
ودائع لأجل	4,937.5	5,035.5	4,760.5	4,790.7	4,706.0	4,673.2	4,720.5
العملة							
دولار	8,985.7	8,656.3	7,241.7	7,050.2	6,802.7	6,348.9	6,357.8
شيكل	8,372.9	8,392.8	8,486.4	8,170.9	8,094.2	7,856.4	7,879.4
دينار أردني	3,395.5	3,287.34	3,103.5	3,055.1	3,014.9	3,007.7	3,061.0
عملات أخرى	533.0	611.2	424.8	499.9	386.6	395.9	390.8
إجمالي ودائع العملاء	21,287.1	20,947.6	19,256.4	18,776.1	18,298.4	17,608.9	17,689.0

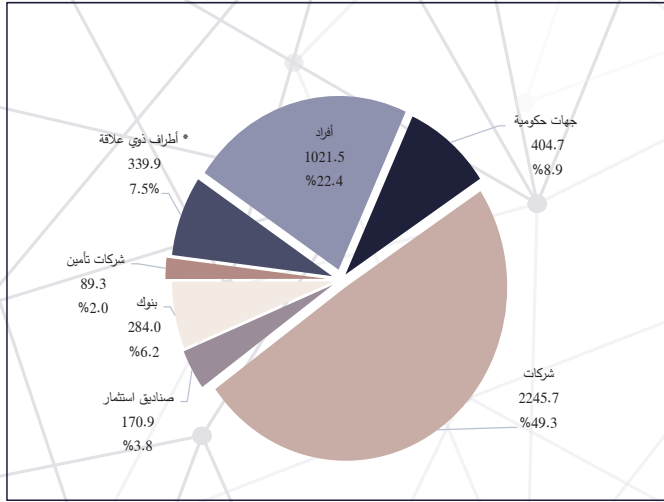
جدول 3: أسعار الفائدة على الودائع والقروض (%)

	الدينار		الدولار		الشيكل		
	الإيداع	الإقراض	الإيداع	الإقراض	الإيداع	الإقراض	
2024	الربع الأول	2.57	6.14	2.93	6.81	2.78	5.92
	الربع الثاني	2.75	6.27	2.90	6.64	2.77	5.98
	الربع الثالث	2.67	5.97	2.86	6.65	2.75	5.99
	الربع الرابع	2.69	6.01	2.89	6.62	2.86	6.37
2025	الربع الأول	2.65	5.98	2.94	6.41	2.94	5.97
	الربع الثاني	2.72	5.96	2.89	6.36	2.95	6.52
	الربع الثالث	2.59	6.23	2.81	6.26	2.91	6.48

## 5 القطاع المالي غير المصرفي<sup>1</sup>

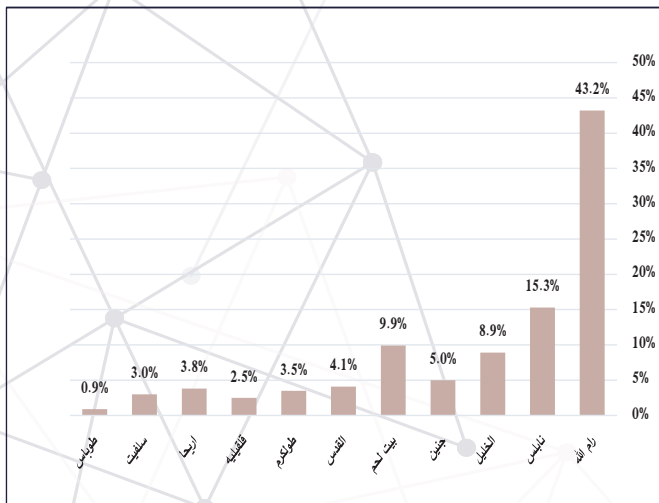
### ● قطاع الأوراق المالية

شكل 1: توزيع القيمة السوقية لأسهم البورصة وفقاً لصفة المتعامل في نهاية الربع الأول 2025 (مليون دولار)



\* أشخاص لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة بحكم المنصب أو العلاقة.

شكل 2: التوزيع النسبي الجغرافي لعدد عقود التأجير التمويلي نهاية الربع الثالث 2025



جدول 1: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين

البيان	الربع الثالث 2024	الربع الثاني 2025	الربع الثالث 2025
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	27.3	31.5	33.6
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	45.6	50.9	57.6
القيمة السوقية (مليون دولار)	3,970.4	4,668.8	4,556
عدد الصفقات	4,822	6,952	6,062
عدد جلسات التداول	63	56	65
القيمة السوقية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)*	24.8%	29.1%	28.4%

\* تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام 2024، لأن القيمة السوقية للأسهم المتداولة هي بالأسعار الجارية.

أغلق مؤشر القدس عند مستوى 563.67 نقطة مع نهاية الربع الثالث من عام 2025، ويمثل هذا تراجعاً بنسبة 3.9% مقارنة بإغلاقه في الربع السابق، في حين يمثل هذا ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 16.4% مقارنة مع إغلاقه في الربع المناظر.

وعلى الرغم من تراجع المؤشر، شهدت بورصة فلسطين ارتفاعاً طفيفاً في نشاط التداول؛ حيث ارتفع إجمالي أحجام التداول بنسبة 6.7% مقارنة بالربع السابق، وبما نسبته حوالي 23.1% مقارنة بالربع المناظر. كما ارتفعت قيم التداول بنسبة 13.2% مقارنة بالربع السابق و26.3% مقارنة بالربع المناظر.

أما القيمة السوقية للأسهم المدرجة، وصلت نهاية الربع الثالث من العام 2025 إلى حوالي 4.56 مليار دولار، وهذا يعادل ما نسبته حوالي 28.4% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، مسجلةً انخفاضاً طفيفاً بنسبة 2.4% مقارنة بالربع السابق، وارتفاعاً بنسبة 14.7% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

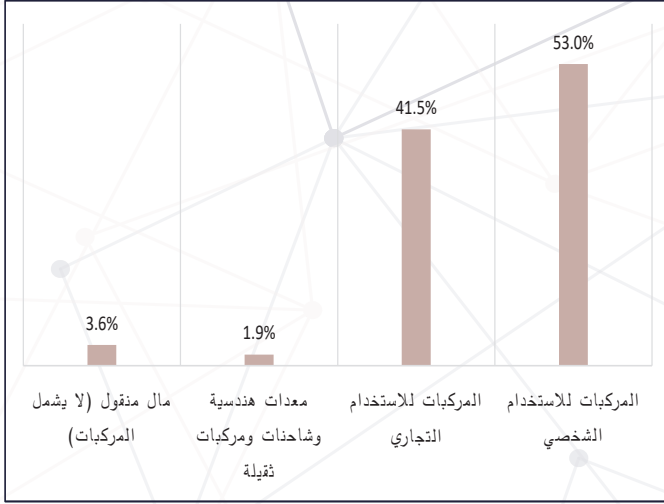
ويستفاد من الشكل 1 أنّ حصة الشركات من القيمة السوقية للتعاملات في البورصة بلغت حوالي 49.3% مقارنة بحصة الأفراد والبالغة 22.4%.

### ● قطاع التأجير التمويلي

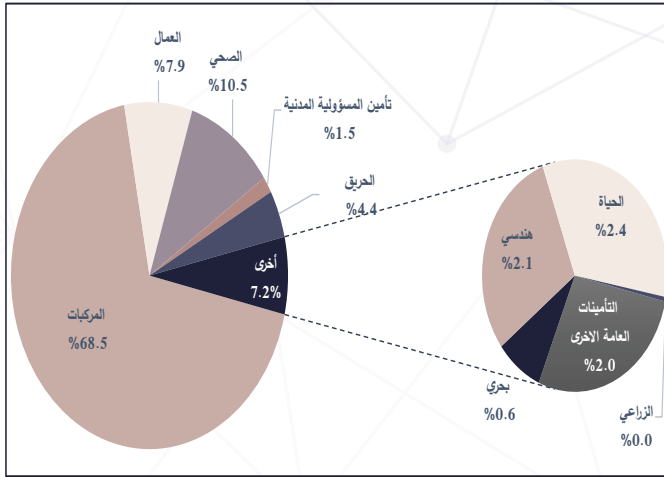
هناك 9 شركات للتأجير التمويلي مرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال في نهاية الربع الثالث من العام 2025. وبلغت قيمة عقود التأجير التمويلي المسجلة لدى الهيئة 30.7 مليون دولار، بواقع 472 عقد، لتسجل ارتفاعاً عن الربع السابق بنسبة 17.9% في قيمة العقود وبنسبة 3.3% في عددها، أما بالمقارنة مع الربع المناظر فقد سجلت قيمة عقود التأجير التمويلي ارتفاعاً بنسبة 26.9% وبنسبة 24.2% في عددها.

يلاحظ أن المركبات، للاستخدام الشخصي والتجاري، ما زالت تستحوذ على الحصة الأكبر (نحو 94.5%) من محفظة التأجير التمويلي في فلسطين. من جهة أخرى، ما زال هناك تركيز عالٍ في عدد عقود التأجير التمويلي في مدينة رام الله بنسبة 43.2%، تليها مدينتا نابلس وبيت لحم بنسب 15.3% و9.9% على التوالي، ومن الملاحظ أن هناك استقرار في توزيع هذه النسب على مدى السنوات السابقة لعوامل تتعلق بهيكله الاقتصاد وتركز الأعمال في بعض المحافظات (انظر الشكل رقم 2، و3).

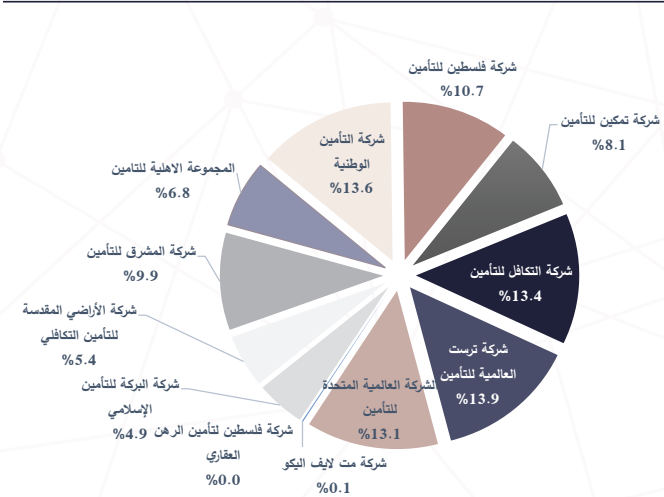
شكل 3: توزيع مكونات محفظة التأجير التمويلي حسب طبيعة المأجور  
نهاية الربع الثالث 2025



شكل 4: توزيع مكونات محفظة التأمين حسب منتجات قطاع التأمين في نهاية الربع الثالث 2025



شكل 5: توزيع محفظة قطاع التأمين وفقاً للشركات العاملة في فلسطين في نهاية الربع الثالث 2025



## ● قطاع التأمين

بلغ إجمالي قيمة محفظة قطاع التأمين الفلسطيني 319.5 مليون دولار نهاية الربع الثالث من العام 2025، موزعا على 12 شركة مرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال، فيما بلغ إجمالي إيرادات عقود التأمين ما قيمته 285.1 مليون دولار دون اختلاف جوهري عما كانت عليه مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق، بالمقابل بلغ إجمالي مصاريف عقود التأمين حوالي 244.7 مليون دولار، وهذا يمثل انخفاضاً بنسبة 9.6% مقارنة مع الربع الثالث 2024. أما بالنسبة لإجمالي استثمارات عقود التأمين فقد بلغ مع نهاية الربع الثالث من العام 2025 حوالي 306.9 مليون دولار، ليشهد ارتفاعاً بنسبة 1.4% و 7.2% مقارنة مع نهاية الربع السابق والمناظر على التوالي.

ويتضح من البيانات الواردة في الشكل 4 أن تأمين المركبات ما زال يستحوذ على الجزء الأكبر من إجمالي محفظة التأمين بواقع 68.5%، يليه التأمين الصحي وتأمين العمال بنسب بلغت 10.5% و 7.9% على التوالي. في حين يوضح الشكل 5 الحصة السوقية لكل من شركات التأمين العاملة في السوق الفلسطيني والمرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال.

جدول 2: أبرز المؤشرات المالية لقطاع التأمين الفلسطيني في نهاية الربع الثالث 2025 (مليون دولار)

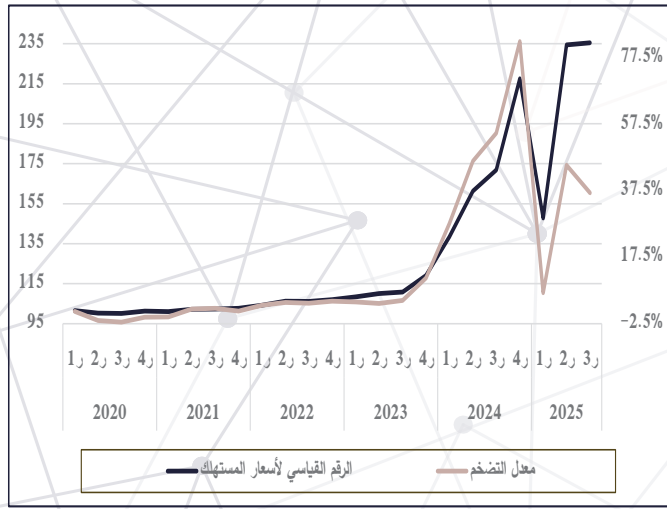
البيان	3ر **2025	2ر **2025	3ر *2024
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	319.5	208.6	292.4
إجمالي إيرادات عقود التأمين*	285.1	182.7	284
إجمالي مصاريف عقود التأمين*	244.7	160.2	270.7
إجمالي استثمارات شركات التأمين*	306.9	302.6	286.4

\* لا يشمل إجمالي إيرادات عقود التأمين وإجمالي مصاريف عقود التأمين وإجمالي استثمارات شركات التأمين (كما بنهاية الربع الثالث 2024) بيانات الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة- اليكو.

\*\* لا يشمل إجمالي إيرادات عقود التأمين وإجمالي مصاريف عقود التأمين وإجمالي استثمارات شركات التأمين (كما بنهاية الربع الثاني والثالث 2025) بيانات الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة- اليكو.

## 6- الأسعار والتضخم<sup>1</sup>

شكل 1: تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم الربعية (أساس سنوي) % (سنة الأساس 2018)



جدول 1: معدل التضخم في الربع الثالث 2025 حسب مجموعات الإنفاق الرئيسية والمنطقة (أساس سنوي، %)

مجموعة الإنفاق الرئيسية	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين
المواد الغذائية والمشروبات المبرّدة	(5.5)	246.8	111.7
المشروبات الكحولية والتبغ	4.9	(51.5)	(44.1)
الأقمشة والملابس والأحذية	(0.1)	49.6	12.5
المسكن ومستلزماته	2.0	501.4	181.3
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	(0.6)	(2.5)	(1.3)
الخدمات الطبية	0.2	9.4	3.5
النقل والمواصلات	1.2	62.8	20.3
الاتصالات	(3.0)	(1.3)	(2.5)
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	(6.5)	2.2	(4.6)
خدمات التعليم	(2.0)	0.0	(0.8)
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	2.5	0.0	3.4
التأمين والخدمات المالية	(6.1)	(1.7)	6.3
الرعاية الشخصية والحماية الاجتماعية والسلع والخدمات المتنوعة	1.1	33.5	(3.7)
<b>معدل التضخم</b>	<b>(1.3)</b>	<b>79.5</b>	<b>37.0</b>

\*الأرقام ما بين الأقواس سالبة

السكر والأرز في السوق المحلي نحو 47 و11 ضعف السعر العالمي على التوالي. ويشير التقرير إلى أن الحرب على قطاع غزة أحدثت شرخًا واضحًا في فروق الأسعار بين الضفة والقطاع، خاصة في السلع الأساسية مثل الطاقة والغذاء. على سبيل المثال بلغ متوسط سعر الطحين في الضفة الغربية خلال الربع الثالث 2025 نحو 140 شيكل في حين تراوح سعره في

يتأثر مستوى تطور الأسعار في فلسطين بثلاثة عوامل: تغير أسعار الواردات (خصوصا الواردات من إسرائيل)، وتحولات الطلب المحلي في الاقتصاد الفلسطيني، وتبدل سعر صرف الشيكل تجاه الدولار.

● **معدل التضخم:** استمر المنحى التصاعدي لارتفاع الأسعار في الأراضي الفلسطينية منذ بداية الحرب (انظر الشكل 1). وبلغ معدل التضخم بين الربع الثالث 2025 والربع المناظر 2024 (على أساس سنوي) نحو 37.0%، مقارنة مع 45.3% في الربع السابق (أساس سنوي).

● هناك فارق كبير بين حركة الأسعار في الضفة الغربية وفي قطاع غزة. فقد وصل معدل التضخم في القطاع إلى مستوى قياسي بلغ 79.5% (أساس سنوي)، في حين شهدت الضفة الغربية انكماشًا في الأسعار بلغ نحو 1.3%. ويعزى الارتفاع في الأسعار في قطاع غزة بشكل رئيسي إلى العدوان الإسرائيلي وما رافقه من قيود مشددة على دخول الشاحنات التجارية عبر المعابر وهو ما أسفر عن نقص حاد في السلع الأساسية، بما في ذلك الأغذية والأدوية والمحروقات، ما انعكس في ارتفاع أسعار المستهلك إلى مستويات قياسية.

● **ارتفاع أسعار الواردات:** يشير تقرير التضخم الصادر عن سلطة النقد إلى أن ارتفاع معدلات التضخم لدى الشركاء التجاريين بين الربعين المتناظرين، خاصة إسرائيل (ارتفاع بنسبة 2.8%) كونها صاحبة أكبر حصة من الواردات، كان العامل الأبرز وراء زيادة أسعار الواردات المقومة بالدولار، والتي ارتفعت في الربع الثالث 2025 بنسبة 0.43% مقارنة مع الربع المناظر. وجاء هذا الارتفاع، على الرغم من تراجع سعر صرف الدولار تجاه الشيكل (9.5%)، وتراجع أسعار السلع الغذائية الرئيسية (تراجع بنسبة 12.1% في أسعار الطاقة، وتراجع بنسبة 5.3% في أسعار الغذاء)، خلال نفس فترة المقارنة.

● **الأسعار المحلية مقارنة بالدولية:** يشير تقرير التضخم الصادر عن سلطة النقد أيضًا إلى ظاهرة مزمنة في الاقتصاد الفلسطيني وهي ارتفاع السلع الأساسية المستوردة مقارنة مع أسعار السلع العالمية. ويعود هذا إلى عدة عوامل، يأتي على رأسها التزام فلسطين بتطبيق الدفتر الجمركي الإسرائيلي على معظم الواردات. وقد فاقمت حرب الإبادة الدائرة على القطاع، كما أشرنا سابقًا، من زيادة الضغوط على الأسعار المحلية، وأدت بالتالي إلى زيادة الفارق ما بينها وبين الأسعار العالمية. ويمكن ملاحظة هذا الفارق/الفجوة من خلال رصد ومقارنة أسعار بعض السلع الأساسية مثل الطحين، الذي بلغ متوسط سعره محليًا نحو 17 ضعف سعره عالميًا، فيما بلغ متوسط سعر

1 مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2025). مسوح الأرقام القياسية، 2025-2020. بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية لاحتساب القوة الشرائية.

أما القوة الشرائية لمن يستلمون رواتبهم بالدولار ويصرفون بالشيكل في الضفة، ومع تراجع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنسبة 9.5% بين الربعين المتناظرين، انخفضت بنسبة 8.2% (= -9.5+1.3). وهذا أيضاً يعادل تقريباً التغير في القوة الشرائية للدينار الأردني، نظراً لارتباط الدينار مع الدولار بسعر صرف ثابت. أما بالنسبة لقطاع غزة، فإن التراجع في القدرة الشرائية لمن يستلمون رواتبهم بالدولار والدينار ويصرفون بالشيكل كانت حدته أعلى فقد بلغ 89.0% (انظر الجدول 2).

• يتوقع تقرير التضخم الصادر عن سلطة النقد أن يشهد الربع الأخير من العام 2025 انخفاضاً بالأسعار بنحو 28.4%، وذلك على ضوء تنفيذ خطة ترامب لوقف إطلاق النار، وما يرافق ذلك من سماح بدخول السلع الأساسية والمساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة.

## جدول 2: تطور القوة الشرائية للعملة المختلفة في الربع الثالث 2025 (أساس سنوي %)

العملة	التغير في القوة الشرائية (نسبة مئوية)		
	الضفة الغربية*	قطاع غزة	فلسطين
الشيكل	1.3	(79.5)	(37.0)
الدولار	(8.2)	(89.0)	(46.5)
الدينار	(8.2)	(89.0)	(46.5)

\* المصدر: تم احتساب الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

\* البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967. ملاحظة: الأرقام ما بين الأقواس سالبة

قطاع غزة ما بين 1,000-1,200 شيكل. أما أسطوانة الغاز فقد تراوح سعرها في الضفة الغربية ما بين 70-80 شيكل بالمقابل وصل سعرها في القطاع إلى 3,500 شيكل.

• **أسعار السلع والخدمات:** يوضح الجدول 1 أن انكماش الأسعار في الضفة خلال الربع الثالث 2025 جاء نتيجة تراجع في أسعار بعض مجموعات السلع في سلة الاستهلاك (المواد الغذائية، والأقمشة والملابس والأحذية، والأثاث، والاتصالات، والسلع والخدمات الترفيهية، وخدمات التعليم، والتأمين والخدمات المالية)، ويأتي هذا الانكماش في الأسعار على الرغم من ارتفاع أسعار المشروبات الكحولية والتبغ، والمسكن ومستلزماته، والخدمات الطبية، والنقل والمواصلات، وخدمات المطاعم والفنادق، والرعاية الشخصية. أما في القطاع، فقد جاء التضخم نتيجة ارتفاع أسعار المسكن ومستلزماته (شهد الارتفاع الأعلى بنسبة 501.4%)، والمواد الغذائية (246.8%)، والنقل والمواصلات (62.8%)، والأقمشة والملابس (49.6%)، والرعاية الشخصية (33.5%)، والخدمات الطبية (9.4%). في حين انخفضت أسعار كل من المشروبات الكحولية والتبغ، والأثاث، والتأمين والخدمات المالية.

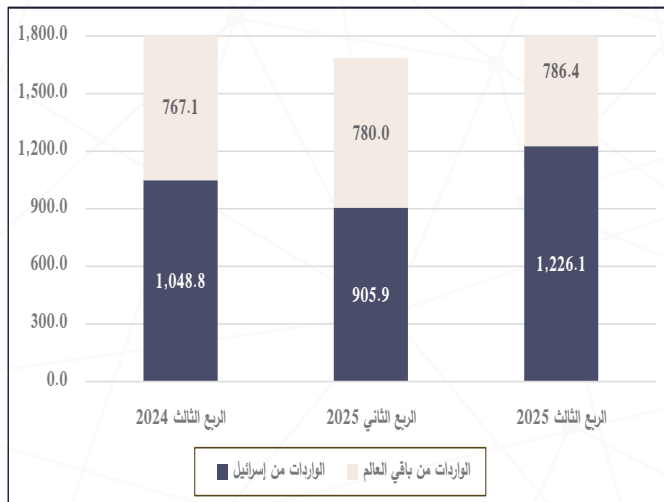
• **تطور القوة الشرائية:** أدى الارتفاع الملحوظ في مؤشر أسعار المستهلك (التضخم) بنسبة 37.0% في الأراضي الفلسطينية بين الربع الثالث 2025 والربع المناظر إلى انخفاض القوة الشرائية للشيكل بنفس المعدل، مع تباين هذا الأثر ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة كما يظهر الجدول 2. شهدت القوة الشرائية للشيكل تحسناً في الضفة الغربية بمقدار 1.3%، بينما شهدت القوة الشرائية في قطاع غزة تراجعاً بمقدار 79.5%.

## 7- الاستيراد والتصدير

• شهدت الواردات السلعية «المرصودة»<sup>2</sup> في الربع الثالث 2025 ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 19.4% مقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 10.8% مقارنة مع الربع المناظر، لتصل إلى نحو 2,012.5 مليون دولار (انظر الشكل 1).

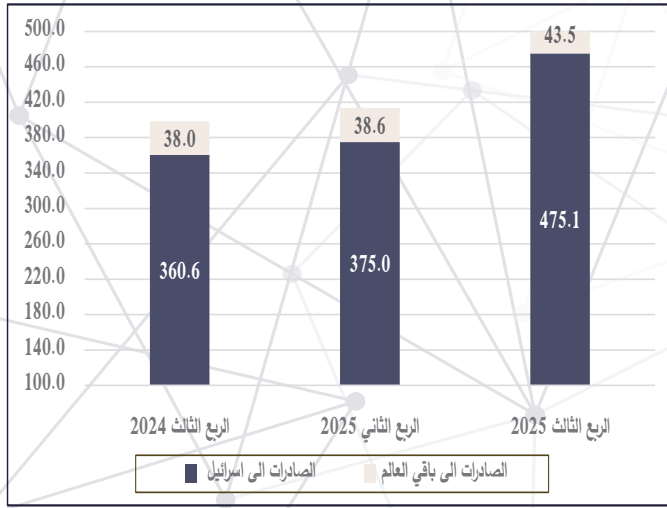
• شهدت الصادرات السلعية المرصودة نموًا ملحوظاً في الربع الثالث 2025 بنسبة 25.4% مقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 30.1% مقارنة مع الربع المناظر، لتصل إلى 518.6 مليون دولار (انظر الشكل 2).

شكل 1: واردات السلع المرصودة (مليون دولار)



1 مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2025). إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة.  
2 التجارة السلعية المرصودة هي أرقام التجارة المسجلة في فواتير المقاصة، والبيانات الجمركية، والتجارة بالمواد الزراعية. وهي أدنى بشكل ملحوظ من الأرقام الفعلية للتجارة الخارجية الفلسطينية.

شكل 2: صادرات السلع المرصودة (مليون دولار)

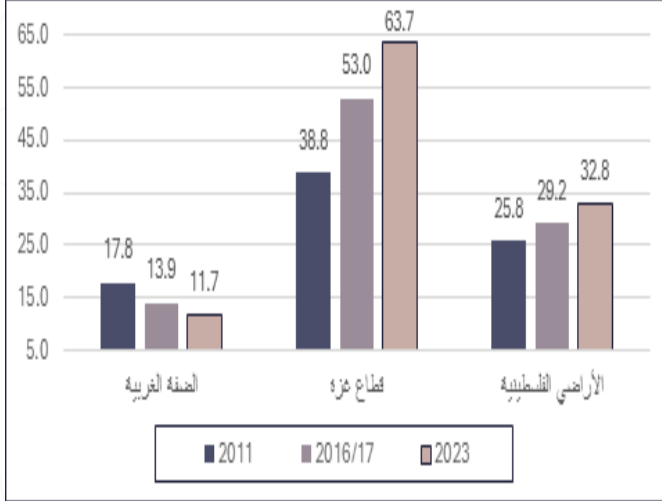


- على ذلك، فإن نسبة الصادرات إلى الواردات ارتفعت عن مستواها بمقدار 1.3 نقطة مئوية عن الربع السابق، وبنحو 3.8 نقاط مئوية عن الربع المناظر، لتصل إلى نحو 25.8%.
- جاء نحو 60.9% من الواردات من إسرائيل، في حين ذهبت 91.6% من الصادرات الفلسطينية إليها.
- يمثل الفارق بين الصادرات والواردات العجز في الميزان التجاري السلعي، والذي بلغ 1,493.9 مليون دولار في الربع الثالث 2025 (50.3% عجز مع إسرائيل). وهو ما يعادل 34.6% من الناتج المحلي الإجمالي.

## القسم الثاني: متابعات اقتصادية

### 1. تقييم الفقر في الأراضي الفلسطينية ودراسة أثر السياسة المالية على تطوره

شكل 1: المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني في الأراضي الفلسطينية (% من السكان)



ملاحظة: معدلات الفقر المسجلة في قطاع غزة كانت قبل بداية الحرب.

إلى 11.7%). هذا يعني أن 8 أشخاص من كل 10 فقراء في فلسطين يعيشون في قطاع غزة. ومن المهم الإشارة إلى أن انخفاض الفقر في الضفة الغربية تحقق أساساً في المناطق الريفية وبدرجة أقل في المدن الحضرية، وتحقق هذا بشكل عام نتيجة فرص العمل في إسرائيل وجني أجور أعلى بشكل ملحوظ عن مستوى الأجور في الضفة. هناك أيضاً توزيع غير متوازن للفقراء في الضفة، إذ أن أكثر من نصف الفقراء في الضفة يتواجدون في الخليل ونابلس (35%) و(18%) على التوالي، كما يوضح الجدول 1.

لا تختلف صورة التباين بين شطري الأراضي الفلسطينية كثيراً عند أخذ مؤشر الفقر متعدد الأبعاد، (الذي يأخذ مستوى الدخل النقدي إلى جانب متغيرات أخرى عددها 22، مثل التشغيل والتعليم والصحة والإسكان بعين الاعتبار) عوضاً عن الفقر النقدي. كان 50.5% من سكان القطاع فقراء تبعاً لهذا المؤشر قبل اندلاع الحرب مقارنة مع 7.3% فقط في الضفة. وشهد هذا المؤشر ارتفاعاً بمقدار 5.8 نقاط مئوية في قطاع غزة بين 2016-2023، في حين هبط بمقدار 3.3 نقاط مئوية خلال ذات الفترة في الضفة.

أصدر البنك الدولي، بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، دراسة معمقة تحت عنوان «الفقر والنزاع وتآكل سبل العيش الفلسطينية: تقييم الفقر في الضفة الغربية وغزة 2025»<sup>1</sup>. واعتمدت الدراسة بشكل أساسي على مسح إنفاق واستهلاك الأسر التي يقوم بها جهاز الإحصاء بشكل دوري. وتركز الجهد على تقييم التحول في الوضع المعيشي للفلسطينيين بين آخر مسحين في 2016/17 و2023. كما تعاملت الدراسة مع أرقام أحدث، لإجراء تقييم أولي لأثر الحرب الأخيرة على الوضع المعيشي.

تتكون الدراسة من ثلاثة فصول. يقدم الفصل الأول عرضاً متكاملاً وتحليلاً لواقع الفقر في الأراضي الفلسطينية. ويدرس الفصل الثاني العلاقة بين التجزئة الجغرافية والعوائق على الحركة في الضفة الغربية وانتشار الفقر مع ارتفاع حدة المعاناة في جيوب الفقر. ويحلل الفصل الثالث أثر السياسة المالية للحكومة الفلسطينية على تحولات مؤشرات الفقر الوطنية.

**الفصل الأول:** تبدأ الدراسة بالتنويه إلى أن القيود البنوية أدت إلى تباطؤ نمو الاقتصاد الفلسطيني قبل الحرب الأخيرة، وتتضمن هذه القيود الحصار شبه التام على قطاع غزة، والقيود على الحركة والتجارة في الضفة الغربية، والانقسام في الحكم بين الضفة والقطاع، وانخفاض المساعدات الخارجية والقيود الصارمة على حيز السياسة المالية. انعكست هذه القيود على معدلات النمو، إذ انخفض الناتج المحلي الإجمالي للفرد في قطاع غزة بالمتوسط بين 2017 و2022 بمعدل 4.3% سنوياً، في حين كان المعدل شبه مستقر في الضفة الغربية. ومع حلول 2022 كان مستوى الدخل للفرد في الضفة يعادل 3.5 ضعف مستواه في القطاع.

يعرض الشكل 1 تطور مستوى الفقر في الأراضي الفلسطينية على ضوء مقياس الفقر الوطني.<sup>2</sup> يوضح الشكل ارتفاع معدل الفقر بشكل عام وتصاعده مع الزمن. كما يوضح التباين الكبير في معدل الفقر بين المنطقتين، الضفة والقطاع. وصل معدل الفقر إلى 63.7% من السكان في القطاع في العام 2023، مع معدل زيادة عالية ومستدامة عن معدل الفقر المسجل في القطاع في العام 2011 والبالغ 38.8%. بالمقابل كان هناك انخفاض في الضفة (من 17.8%

1 World Bank. (2025). West Bank and Gaza Poverty Assessment: Poverty, Conflict and the Erosion of Palestinian Livelihoods. Available at: <https://documents1.worldbank.org/curated/en/099100625091038574/pdf/P507164-ad174163-b289-4c29-8074-ef386ea050bf.pdf>

2 جرى تحديد خط الفقر الوطني في العام 2010، ويتم تعديله سنوياً على ضوء معدل التضخم. بلغ هذا الحد في العام 2023 نحو 2,717 شيكل بالشهر للأسرة المكونة من بالغين وثلاثة أطفال (نحو 8.3 دولار مكافئ قوة شرائية باليوم للفرد الواحد).

الخليل ونابلس. يقدم هذا الفصل مفهوم «جغرافية الضعف» (Geography of Vulnerability)، أي قابلية بعض المناطق لأن تعاني من الفقر، خصوصاً عند تعرضها لمزيد من الحصار بالعوائق على الطرق. وهذا هو حال جيوب الفقر المزمنة في المناطق الطرفية في جنوب غرب الضفة وفي المراكز الحضرية في الخليل وبيت لحم ونابلس، والتي تعاني أيضاً من أعلى معدلات للبطالة. تخلق القيود على البنى التحتية تبايناً في إمكانية الوصول إلى مراكز العمل وإلى الفرص الاقتصادية. وتعيق هذه القيود الوصول إلى المراكز الحضرية الرئيسية لتسويق المحاصيل والمنتجات والحصول على عمل. ويسجل الفصل الزيادة الكبيرة في عدد الحواجز والعوائق على كافة الطرق التي تربط بين المدن الرئيسية في الضفة خلال 2010-2024، وخصوصاً بين أريحا وجنين (انظر الجدول 2).

ومن خلال قراءة متأنية لهذا الفصل، يتضح حجم المبالغة في أثر العوامل الجغرافية والطبيعية والمناخية على التشتت بين المدن والمناطق في الضفة الغربية. إن التأكيد على دور العوامل الطبيعية يعمل تلقائياً لصالح تقليص دور ومسؤولية الاحتلال في خلق هذا التفتت وفي تعزيره واستمراره. كما أن توصيات المؤلفين لهذا الفصل تبدو متواضعة وقليلة الفعالية. وهي تختلف بشكل كبير عن توصيات مؤلفي الفصلين الأول والثالث. إذ في حين يدعوا هؤلاء إلى تخفيف القيود على الحركة «مع الأخذ بعين الاعتبار أمن إسرائيل» (ص 58)، تشير توصيات الفصل الأول بوضوح إلى أن معالجة الفقر في الأراضي الفلسطينية تتطلب حلاً سياسياً يخلق الأرضية المناسبة لتطبيق السياسات الضرورية للقضاء على العوز (ص 41).

**الفصل الثالث:** يتناول هذا الفصل موضوعاً مهماً يتعلق بأثر السياسة المالية للحكومة الفلسطينية (إيراد ونفقات الموازنة العامة) على الفقر في الأراضي الفلسطينية. يتطرق الفصل في البداية إلى الأزمة المزمنة التي تعاني منها الموازنة. ثم يقدم عرضاً مفصلاً لبند الموازنة 2023، من جهة الإيراد (وبشكل خاص الضرائب المباشرة وغير المباشرة) ومن جهة الإنفاق (وبشكل خاص التحويلات الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة). والهدف من هذا هو تحديد الأثر التوزيعي للضرائب والتحويلات الاجتماعية على الأسر ذوات مستوى دخل تحت خط الفقر، وعلى توزيع الدخل بشكل عام. يتوصل التحليل المفصل إلى أن الأثر العام للضرائب والتحويلات يؤدي إلى زيادة الفقر في فلسطين بمقدار 4.4 نقاط مئوية. هذا على ضوء خط الفقر الوطني المعتمد بالبلاد. ولكن، في حال تم اعتماد

جدول 1: معدل الفقر وتوزيع الفقراء حسب المحافظة (نسبة مئوية)

المحافظة	معدل الفقر	النسبة من إجمالي الفقراء	النسبة من إجمالي السكان
جنين	13%	<12%	11%
طوباس والأغوار الشمالية	7%	>1%	2%
طولكرم	8%	>4%	6%
نابلس	16%	<18%	13%
قلقيلية	7%	>2%	4%
سلفيت	7%	>2%	3%
رام الله والبييرة	9%	>9%	11%
أريحا والأغوار	20%	<3%	2%
القدس 2J*	17%	<8%	5%
القدس 1J**	3%	>2%	10%
بيت لحم	6%	>4%	8%
الخليل	16%	<35%	25%

تبدلت الأوضاع بشكل حاد عقب اندلاع الحرب في غزة، ويتوقع أن السنة الأولى للحرب أدت إلى مضاعفة عدد فقراء المدى القصير بالضفة (زيادة بمقدار 339 ألف شخص فقير) نتيجة خسارة 200 ألف فرصة عمل، مما فيها العاملين في إسرائيل. أما في القطاع فقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 83% عقب السنة الأولى، مما يعني عملياً أن السواد الأعظم من السكان باتوا فقراء. هذا إلى جانب النزوح الجماعي لأكثر من مرة، وانتشار الأمراض، وفقدان الغذاء، ودمار المنازل بحيث أن 7 من كل 10 عائلات باتت تسكن الخيام.

**الفصل الثاني:** تقوم الفكرة الأساسية في هذا الفصل على أن الفقر في الضفة الغربية هو نتيجة عدة مظاهر للهشاشة، وهذا الضعف يأتي من الطبيعة الجغرافية المجزأة للمناطق وتباين التعرض للظروف البيئية والمناخية السلبية. وما يعزز من أثر هذا التفتت وجود العقبات والحواجز التي تحول دون حرية التنقل والانسحاب الضروري لعمل أسواق العمل والمنتجات. يحكم التشتت الجغرافي والسيطرة كافة أوجه حياة السكان، نظراً لأن أكثر من نصف مساحة الضفة، بما فيها الطرق بين المدن الرئيسية، تقع في المنطقة «ج». والتشتت الجغرافي مدعوم بعدد كبير من الحواجز والعوائق التي تضاعف القيود على الحركة. وفي ظل هذا التفتت والقيود تستديم جيوب الفقر العالية في المناطق المتطرفة وفي مدينتي

جدول 2: التبدل في عدد الحواجز الإسرائيلية ما بين محافظات الضفة الغربية ما بين العامين 2010 و2024

المحافظة	نابلس	أريحا	الخليل	طولكرم	جنين	بيت لحم
أريحا	9 إلى 26	-	-	-	-	-
الخليل	21 إلى 23	10 إلى 11	-	-	-	-
طولكرم	7 إلى 3	16 إلى 28	24 إلى 28	-	-	-
جنين	1 إلى 7	14 إلى 37	26 إلى 33	2 إلى 11	-	-
بيت لحم	12 إلى 19	1 إلى 6	6 إلى 10	20 إلى 23	17 إلى 29	-
رام الله	9 إلى 13	4 إلى 6	10 إلى 10	18 إلى 22	14 إلى 23	2 إلى 2

- على الفقر في هذه التحويلات، على الرغم من أثرها السلبي على توزيع الدخل).
- الضرائب المباشرة لها أثر هامشي فقط على الفقر، وتخفيض اللامساواة بشكل طفيف (0.2 نقطة).
- الضرائب غير المباشرة (مثل القيمة المضافة والجمارك وضرائب البترول) تزيد الفقر بمقدار 5.4 نقطة مئوية، لكنها تخفض اللامساواة بمقدار 1.8 نقطة على سلم جيني.
- التحويلات غير المباشرة تخفض الفقر بمقدار 0.3 نقطة مئوية واللامساواة 0.1 نقطة على سلم جيني.
- التحويلات بالنوع (مثل الصحة والتعليم) تخفض الفقر واللامساواة بمقدار 1.1 نقطة على سلم جيني (مع الإنفاق على الصحة) و1.0 نقطة (للإنفاق على التعليم).

ينتهي الفصل بملاحظة أن الوضع بعد الحرب على قطاع غزة سوف يعمق الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية، وسوف يؤثر سلباً على وضع الفقراء وعلى مجموعات السكان المكشوفة. وتزداد الأزمة حدة مع تزايد الاستقطاعات التي تفرضها إسرائيل على إيرادات المقاصة. ولهذا انعكاسات سلبية كبيرة على قدرة الحكومة على توفير الخدمات العامة، ويفرض تأجيل التحويلات وتسديد الرواتب. وسوف تواجه السلطة الفلسطينية خيارات سياسية صعبة فيما يتعلق بعبء الضرائب على الأسر ذات الدخل المتدني في ظل محدودية أو غياب التحويلات لهم.

خط فقر أدنى (مثلا السائد في مجموعة دول الدخل المتوسط) فإن السياسة المالية الفلسطينية تؤدي إلى تخفيض الفقر بمقدار نصف نقطة مئوية. هذا يعني أن السياسة المالية تعمل لصالح الأسر الأشد فقراً وليست لصالح الأسر الفقيرة والقريبة من جهتي خط الفقر.

تبلغ نسبة الأسر المستفيدة من التحويلات النقدية المباشرة في فلسطين نحو 20%. ولكن عبء الضرائب غير المباشرة على العائلات ذات الدخل الأعلى، أو التي يقع دخلها حول خط الفقر، يفوق المكاسب من التحويلات. وهذا يعود أساساً إلى أن التحويلات المباشرة متدنية.

تؤدي الضرائب والتحويلات إلى تقليص اللامساواة في توزيع الدخل في الأراضي الفلسطينية بمقدار 7.9 نقاط على مقياس جيني لتوزيع الدخل (وهذا أثر طفيف مقارنة مع ما يحدث في الدول الأخرى). وهذا الانخفاض ناتج عن أثر توظيف الضرائب غير المباشرة في تمويل التحويلات بالنوع (مثل التعليم والصحة). كما أن الأثر ناتج إلى حد كبير عن إعادة توزيع الدخل المهمة من الضفة إلى القطاع. إضافة إلى ذلك يتوصل التحليل إلى المؤشرات التالية (بالنسبة للمساهمة الحدية Marginal Contribution):

- التحويلات المباشرة أكثر فعالية من عداها لتقليص الفقر: تخفيض الفقر بمقدار 2.7 نقطة مئوية، واللامساواة بمقدار 0.6 نقطة على مؤشر جيني (مدفوعات التقاعد أثرها هو الأقوى

## 2- بنوك المراسلة: من تسهيلات مصرفية إلى ابتزاز سياسي

(Immunity Letter) «يحمي البنك ومسؤوليه وموظفيه من الملاحقة القضائية في إسرائيل بشأن جرائم معينة تتعلق بغسل الأموال ومنع تمويل الإرهاب فيما يخص الخدمات التي قدمها البنك، أو سيقدمها، للبنوك الفلسطينية.

بالإضافة إلى رسالة الحصانة، تلقى البنكان في كانون الثاني 2018 رسالة من هيئة الرقابة المصرفية تفتيد بعدم اتخاذ أي إجراءات إنفاذ في جميع المسائل المتعلقة بإجراءاتهم فيما يخص تقديم خدمات المراسلة التي تشملها رسالة الحصانة.<sup>5</sup> كما تضمن الكتاب تعهداً بأن يتم تعويض المصرفين عن أي ضرر أو خسائر ناتجة عن دعاوى قضائية محتملة ضدهما بسبب تعاملهما مع الطرف الفلسطيني. وعلى الرغم من أن كتاب الحصانة كان منذ 2018 يتجدد تلقائياً لمدة عام، إلا أن الصبغة التجارية والمصرفية البحثية للعلاقة بين المصارف الفلسطينية والإسرائيلية باتت تخضع عملياً منذ ذلك لرقابة وإشراف الحكومة الإسرائيلية. وتبدى هذا على

قامت إسرائيل عقب توقيع بروتوكول باريس (الجزء الاقتصادي من ترتيبات اتفاقيات أوسلو) بتسمية بنكين إسرائيليين كي تتم تسوية كافة أشكال المدفوعات بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني من خلالهما. ويطلق على هذا الترتيب اسم «بنوك المراسلة». وعلى ذلك، تعتمد البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية في إجراء كافة تعاملاتها مع إسرائيل على تنفيذ المعاملات عبر هذين المصرفين الإسرائيليين، وهما بنك «هبوعليم» وبنك «ديسكونت».<sup>3</sup>

### «كتاب الحصانة»

أبدى هذان المصرفان الإسرائيليان، قبل نحو عشر سنوات، عدم رغبتهما في استمرار العلاقة مع المصارف الفلسطينية، بادعاء التخوف من الملاحقات القضائية في حال ثبت عدم التزام المصارف الفلسطينية بمعايير مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب.<sup>4</sup> ولضمان استمرار العلاقة بين هذين المصرفين والنظام المصرفي الفلسطيني، قدمت وزارة المالية الإسرائيلية كتاب حصانة

5 Bank Hapoalim. (2025). Report on Risks – Pillar 3 Disclosure and Additional Information Regarding Risks. P.84-85. Available at: <https://www.bankhapoalim.com/sites/bnhpcom/files/media/com/FinancialInformation/RisksEng300625>.

3 مزيد من التفصيل حول البنوك المراسلة راجع صندوق «بنوك المراسلة: قناة التجارة والتحويلات مع إسرائيل» في العدد 45 من المراقب الاقتصادي.

4 قام المصرفان الإسرائيليان بقطع علاقتهما مع المصارف الفلسطينية في قطاع غزة مطلع العام 2009، حال إعلان إسرائيل قطاع غزة «كيان معادي».

مصرفي المراسلة. وإعطاء فكرة سريعة عن أهمية هذه المدفوعات نذكر أن 61% من إجمالي الواردات الفلسطينية جاءت من إسرائيل، في حين ذهب 91% من الصادرات الفلسطينية إليها في الربع الثالث 2025. يضاف إلى ذلك تنفيذ التحويلات النقدية الأخرى الهامة بين الاقتصاديين، مثل تحويلات المقاصة إلى الحكومة الفلسطينية، التي تغطي الجزء الأعظم من إيرادات وإنفاق السلطة، وتحويلات أجور العمال الفلسطينيين التي بلغت قرابة 3 مليار شيكل سنويا بالمتوسط بين 2019-2023. كل هذه المعاملات يمكن أن تتوقف تلقائيا حال انتهاء مدة كتاب الحصانة وتوقف بنكي المراسلة عن القيام بالتحويلات. إن الشلل الاقتصادي الذي يمكن أن يصيب الاقتصاد الفلسطيني والحياة اليومية للمواطنين عند توقف بنوك المراسلة عن أداء وظائفها كبير جدًا. ويكفي الإشارة هنا إلى أن التوقف عن التسديد يمكن أن يؤدي إلى انقطاع توريد الماء والكهرباء والوقود إلى الأراضي الفلسطينية (إلا في حال تم استقطاع أثمان هذه الموارد الأساسية مباشرة من حسابات المقاصة التي سوف تتراكم بدورها لدى الطرف الإسرائيلي).

### المدى القصير والمدى الطويل

ليس هناك ما يمكن عمله على المدى القصير لتجنب المخاطر الناجمة عن توقف بنوك المراسلة الإسرائيلية عن التعاون، سوى الاعتماد على الضغط الدولي لإجبار إسرائيل على تجنب إلغاء كتاب الحصانة والمماثلة في تمديده. الأمر مختلف بالنسبة للمدى الطويل، حيث هناك خيارات متعددة لتجنب الابتزاز والتهديد الإسرائيلي، خيارات ممكنة وإن كانت غير سهلة المنال. ويتعلق هذا بإيجاد مصادر بديلة عن إسرائيل لتوريد البضائع والسلع من جهة، وتقليل الاعتماد على الشيكال كوسيلة للمدفوعات داخل الأراضي الفلسطينية من جهة أخرى.

أوضح ما يكون عند تولى بتسلييل سموتريتش منصب وزارة المالية في إسرائيل. إذ أصبح كتاب التفويض ورقة ضغط لابتزاز المصارف الفلسطينية، والسلطة الفلسطينية بشكل عام.

دأب وزير المالية منذ تسلمه المنصب نهاية 2022 على التهديد بسحب الحصانة الممنوحة للبنوك الإسرائيلية المراسلة، وقام بتكرار هذا التهديد في مناسبات عدة منذ اندلاع الحرب على قطاع غزة. قام الوزير في اليوم الأخير من انتهاء مدة كتاب الحصانة نهاية حزيران 2024 بتمديد التفويض حتى نهاية شهر تشرين الأول. ثم قام بتمديد الكتاب لمدة شهر واحد، حتى نهاية كانون الأول 2024. وإثر الضغط المعلن من وزارة الخارجية ووزارة الخزانة الأميركية، إلى جانب التأكيد من وزراء خارجية المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا أنه ليس هناك دواع تقنية لتجميد العلاقات مع المصارف الفلسطينية والدعوة إلى تمديد الضمان لمدة سنة على الأقل، اضطرت إسرائيل إلى تمديد كتاب الحصانة لمدة سنة، حتى كانون الأول 2025. ومع حلول الموعد أعلنت وزارة المالية الإسرائيلية بداية تمديد العلاقة لمدة أسبوعين، ثم أعلنت تمديدتها لمدة شهرين، حتى نهاية شباط 2026.

### أهمية بنوك المراسلة

لا يخفى مقدار الأثر السلبي الذي يتركه عدم اليقين لدى المصارف الفلسطينية من تمديد كتاب الحصانة. ويمكن أخذ فكرة عن خطورة ومغبة قيام إسرائيل بقطع علاقات المراسلة المصرفية بين البنوك الفلسطينية والإسرائيلية عند النظر إلى حجم التدفقات النقدية بين الاقتصاديين الفلسطيني والإسرائيلي. يعمل بنكا المراسلة الإسرائيليان كوسيط بين المصارف الفلسطينية والموردين للبضائع والخدمات إلى الاقتصاد الفلسطيني من داخل إسرائيل، وبين المصارف والمستوردين للبضائع والخدمات الفلسطينية في إسرائيل. أي أن تسديد أثمان كافة الواردات وتحصيل كامل أثمان الصادرات الفلسطينية تتم عبر

## 3- مشروع قانون الحد من استخدام النقد/ الكاش

مسودة القانون، وتحديداً ما يتعلق بسقف المدفوعات النقدية، والمعاملات المستثناة من أحكامه، بالإضافة إلى العقوبات المترتبة على مخالفة نصوصه.

### تقديرات كمية الشيكال في السوق المحلي

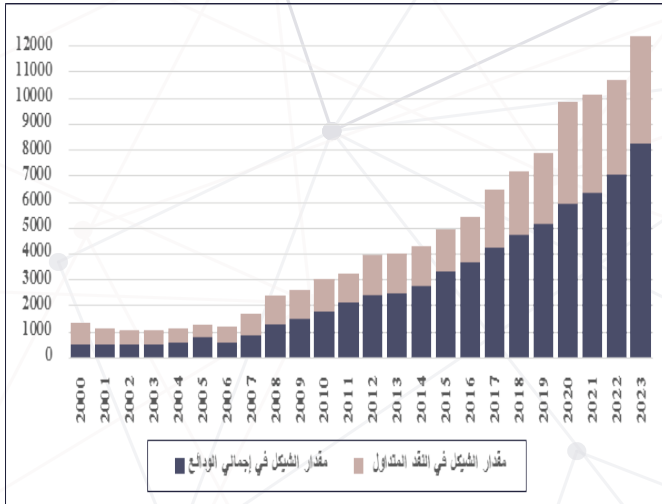
في البداية، من المفيد إعطاء لمحة عن كمية الشيكال في السوق المحلي. يوضح الشكل 1 التزايد المضطرد في مقدار الشيكال في السوق الفلسطيني خلال الفترة 2000-2023. تجاوز المقدار 3 مليار دولار في العام 2010، ثم تصاعد بنسق مضطرد ليصل إلى نحو 10 مليار دولار في 2020. واستمر التصاعد إلى قرابة 12.4 مليار دولار مع نهاية العام 2023. جاء التزايد في مقدار الشيكال في السوق

في إطار السعي لتحديث المنظومة القانونية للمعاملات المالية والمصرفية في الأراضي الفلسطينية، قامت سلطة النقد أواخر تشرين الأول 2025 بصياغة مشروع قرار بقانون بشأن تحديد سقف مدفوعات النقد/الكاش<sup>6</sup>. الغرض الأساسي من القانون، كما جاء في مادته الثانية، تخفيض استخدام النقد في المعاملات التجارية، خاصة بالنسبة لعملة الشيكال، كأداة للتبادل في الأراضي الفلسطينية بين البائعين والمشتريين، وإدارة المخاطر المرتبطة بذلك. وتسعى سلطة النقد من وراء القانون إلى تشجيع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية عوضاً عن الدفع النقدي. سنتناول فيما يلي بعض بنود

6 نشر القانون على الموقع الإلكتروني لسلطة النقد وذلك لإعطاء فرصة لمن يرغب من الجمهور بإبداء رأيه حول مسودة القانون حتى نهاية تشرين الثاني 2025

سلطة النقد الفلسطينية - قرار بقانون رقم (--) لسنة 2025 م

شكل 1: تطور إجمالي مقدار الشيكال في السوق الفلسطيني 2000-2023 (مليون دولار)



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية. (2024). الميزانية المجمعّة للمصارف العاملة في فلسطين.

العقوبة في حال تكرار المخالفات، أو تقسيم نفس المعاملة إلى عدة معاملات للتحايل على سقف القيد، أو عدم التصريح عن المبالغ كاملة.

#### المقارنة الدولية

قامت عدة بلدان بسن قوانين تهدف إلى تقليص الاعتماد على الكاش في المدفوعات، وذلك بغرض تحجيم الاقتصاد غير الرسمي، ومكافحة عمليات غسل الأموال، فضلا عن تعزيز كفاءة النظم الضريبية. ومن الأمثلة على ذلك، قانون الحد من استخدام النقد الذي تم سنه في إسرائيل عام 2018.<sup>7</sup> وضع القانون الإسرائيلي سقفا للمعاملات النقدية بين التجار وأصحاب المهن بقيمة 11 ألف شيكل، قبل أن يتم تخفيضه لاحقا إلى نحو 6 آلاف شيكل في العام 2022. أما بين الأفراد فقد تقلص سقف المدفوعات الكاش من 50 ألف شيكل في العام 2018 إلى 15 ألف شيكل في العام 2022. يذكر أن المادة 42 من قانون الحد من استخدام الكاش الإسرائيلي نصت على أن أحكام القانون لا تسري على تعاملات الأفراد والشركات مع الفلسطينيين في أراضي السلطة الفلسطينية. لكن هذا الاستثناء مؤقت ومدته ثلاث سنوات. ولقد أتاح القانون إمكانية تمديد هذا الاستثناء لفترة إضافية لا تتجاوز ثلاث سنوات أخرى تحت شروط معينة.<sup>8</sup>

تطبق الأردن وقطر والإمارات العربية المتحدة وتونس سقوفا على استخدام النقد (الكاش) خاصة بكل قطاع. بينما تلزم مصر القطاع العام والشركات الخاصة الكبرى بصرف الأجور ودفع التعاملات المالية عبر الوسائل الإلكترونية والمصرفية. على المستوى الدولي، يعتمزم الاتحاد الأوروبي مع حلول عام 2027 وضع حد أقصى على المدفوعات النقدية بقيمة 10,000 يورو. مع العلم أن عدة بلدان أوروبية يسري فيها قوانين الحد من استخدام الكاش. بعض هذه البلدان مثل الدنمارك وضعت قيوداً على استخدام النقد في المعاملات

7 <https://www.gov.il/ar/pages/law-guide-to-reducing-cash-use?chapterIndex=4>

8 لمزيد من التفاصيل حول تقييد استخدام الكاش في إسرائيل راجع صندوق قانون «الحد من استخدام الكاش في إسرائيل» في العدد 54 من المراقب الاقتصادي.

الفلسطيني نتيجة الزيادة المستمرة والمتصاعدة في قيمة الودائع بعملية الشيكال، وتزايد الشيكال في النقد المتداول. والزيادة في الودائع هي المصدر الأكثر أهمية للزيادة في مقدار الشيكال، خصوصا منذ العام 2014، كما يوضح الشكل. ويعزى هذا بشكل رئيسي إلى تعزيز الشمول المالي. أما بالنسبة إلى الزيادة في النقد المتداول من الشيكال، والتي بلغت 4.1 مليار دولار في العام 2023 مقارنة مع 2.4 في العام 2018، فلقد تحققت نتيجة تزايد التعاملات الاقتصادية داخل الاقتصاد الفلسطيني (وبشكل رئيسي نشاط التجارة الداخلية). إذ أن التعاملات الاقتصادية الخارجية (بين الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي خاصة) تتم بشكل حصري تقريبا عبر النظام المصرفي.

#### السقف النقدي

نصت المادة الرابعة من مشروع القانون الفلسطيني للحد من استخدام النقد على فرض سقف على مدفوعات الكاش سواء من أو إلى مصالح الأعمال/ التجار أو ما بين الأفراد. وحدد هذا السقف بقيمة 20 ألف شيكل، أو ما يعادلها بالعملة الأخرى، على أية مدفوعات كاش تتسلمها أو تدفعها المنشآت الاقتصادية والتجارية أو الأفراد. ويعني هذا أن أي مبلغ تزيد قيمته على 20 ألف شيكل تتلقاه أو تدفعه أية منشأة أعمال أو فرد في الأراضي الفلسطينية يجب أن يتم تسديده عبر النظام المصرفي.

#### الصلاحيات المخولة إلى سلطة النقد

توضح المادة الخامسة من مشروع القانون حدود الصلاحيات الممنوحة لسلطة النقد للتعديل على السقف النقدي، وذلك بالتنسيق/التعاون مع وزارة المالية والجهات المعنية، حيث خولها القانون تعديل هذا السقف أو رفعه مؤقتاً أثناء الأزمات أو لشرائح معينة من المواطنين (كالنازحين، والمناطق النائية، والمتضررين من الكوارث). ولم تقتصر الصلاحيات الممنوحة لسلطة النقد على رفع سقف الكاش، إذ يتيح القانون لها أيضا وضع حدود قصوى على القروض، وعلى بعض أنواع المعاملات التي تتم نقدا (كالسحب أو الإيداع أو تبديل العملة)، وعلى بعض المعاملات النقدية في قطاعات معينة (مثل معاملات بيع العقارات وشراء السلع الفاخرة). وبالإضافة إلى ذلك استثنى نص مشروع القانون من قيود استخدام النقد صرف الإعانات والمدفوعات المتعلقة بالمساعدات والتنمية الاجتماعية، والحالات التي لا تتوفر فيها خيارات الدفع غير النقدي.

#### تاريخ سريان القانون وعقوبات المخالفة

لضمان تنفيذ القانون، نصت المادة السادسة على أن جميع مؤسسات الدولة والهيئات العامة ملزمة بتنفيذ معاملاتها، سواء كانت لصالحها أو لصالح جهات أخرى، عبر وسائل الدفع غير النقدي، مع ضرورة إتاحة هذه الوسائل للمتعاملين معها. ومن المقرر أن يدخل القانون حيز التنفيذ بعد ستة أشهر من نشره في الجريدة الرسمية.

تنص المادة السابعة على فرض غرامة تتراوح بين 5% و15% من القيمة الإجمالية للمعاملة النقدية على كل من يخالف أحكام هذا القرار بقانون، مع جواز فرضها على طرفي المعاملة. وتضاعف قيمة الغرامة/

كي يقتصر أثره في المرحلة الأولى على عدد محدود من المعاملات لدى الشركات أو الأفراد. ويتضح هذا بجلاء عند ملاحظة أن ما يزيد على 80% من الودائع في النظام المصرفي الفلسطيني تقل قيمتها عن 20 ألف شيكل. كما أن نحو 90% من إجمالي الشيكات المتداولة خلال الأشهر العشرة الأولى من العام 2025 تقل قيمتها عن 20 ألف شيكل (انظر الجدول 1).

جدول 1: توزيع الإيداعات الشهرية والشيكات المسحوبة للأفراد (شيك)

الشيكات المتداولة بعد مضي عشرة شهور على بداية العام 2025		الودائع (حتى النصف الثاني من العام 2025)	
النسبة من إجمالي الشيكات	القيمة	النسبة من إجمالي الودائع	القيمة
68.0%	أقل من 5 آلاف شيكل	81%	أقل من 5 آلاف شيكل
15.0%	بين 5,000 - 10,000 شيكل	10%	بين 10,000 - 50,000 شيكل
6.5%	بين 10,000 - 20,000 ألف	5%	بين 20,000 - 100,000 شيكل
10.5%	أكثر من 20 ألف شيكل	4%	أكثر من 02 ألف شيكل

المصدر: وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). (2025). شتار: قانون خفض استخدام النقد سيسهم في تحفيز النمو الاقتصادي. <https://www.wafa.ps/pages/de-tails/135721>

التجارية (التي تزيد على 2,689 يورو)، دون المعاملات بين الأفراد. وفي فرنسا يختلف السقف النقدي على المعاملات التجارية حسب حالة إقامة الأفراد، حيث يبلغ السقف النقدي للمكلفين ضريبياً المقيمين في فرنسا نحو ألف يورو، في حين يرتفع هذا الحد إلى 15 ألف يورو على المكلفين غير المقيمين في فرنسا، والذين يتعاملون بصفة مستهلكين.

#### تقييم أولي لمشروع القانون بقرار

عند إجراء مقارنة سريعة بين القانون الإسرائيلي ومسودة القانون الفلسطيني بشأن الحد من استخدام النقد، نلاحظ أن المشروع الفلسطيني لم يميز بين المدفوعات بين الأفراد والمدفوعات بين التجار ومصالح الأعمال كما هو الحال في القانون الإسرائيلي. كذلك يميز القانون الإسرائيلي في قيمة السقف النقدي بين مدفوعات الكاش ومدفوعات الشيكات.

من ناحية أخرى يلاحظ أن سقف المدفوعات الفلسطيني (20 ألف شيكل) مرتفع نسبياً مقارنة مع الإسرائيلي (15 ألف بين الأفراد)، خصوصاً عند أخذ الفارق الكبير في مستوى الدخل الفردي بين المكانين بالاعتبار. هناك بالطبع ما يبرر ارتفاع السقف في مشروع القانون الفلسطيني بالنظر إلى القصور النسبي في انتشار المصارف والحسابات المصرفية للأفراد. ويبدو أن هذا السقف المرتفع صمم

#### 4- تقرير إسرائيلي يدعو لإعادة عمال الضفة للعمل في إسرائيل

تشاركت ثلاث جمعيات إسرائيلية، هي «عنوان العامل» و «المساعدة القانونية للفلسطينيين» و «مسلك- مركز الدفاع عن حرية الحركة»، في إصدار تقرير بعنوان «العودة للعمل: تداعيات حظر دخول العمال الفلسطينيين من الضفة الغربية للعمل في إسرائيل»<sup>9</sup>.

تتلخص الفكرة الأساسية في التقرير، الذي صدر في شهر نيسان 2025، بالتالي: أن إلغاء تصاريح العمل وحظر دخول العمال الفلسطينيين ليس إجراءً آمناً ضرورياً، بل هو خيار سياسي. ولقد تسبب هذا في إلحاق ضرر اقتصادي وإنساني كبير في الضفة الغربية. ويحاج التقرير بأن السماح لعمال الضفة بالعمل في إسرائيل ليس أمراً ممكناً فحسب، من وجهة النظر الأمنية، ولكنه أيضاً أمر بالغ الأهمية للتعافي الاقتصادي في الضفة ولتقليل الاعتماد على المساعدات الدولية. ويستنتج الشركاء الثلاثة أن السماح لعمال الضفة بالعمل في إسرائيل هو خطوة عملية وأمنة لتعزيز مستقبل أكثر استقراراً للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء.

#### تداعيات الحظر على الضفة الغربية

يتناول التقرير في البداية التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة الناتجة عن الحظر الإسرائيلي الشامل المفروض على دخول العمال

الفلسطينيين. ويذكر أن 22% من عدد العاملين في الضفة الغربية كانوا يعملون في إسرائيل والمستوطنات، وهو ما يدل على الاعتماد الكبير لاقتصاد الضفة الغربية على التشغيل في إسرائيل. وأن الإيرادات الناتجة عن العمل داخل إسرائيل تشكل ركيزة أساسية للاقتصاد الفلسطيني وصلت إلى نحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2022. كما أدخل العمال من الضفة العاملين في إسرائيل أكثر من 4 مليارات دولار إلى الاقتصاد الفلسطيني في ذلك العام، أي ما يقارب ثلثي الميزانية السنوية للسلطة الفلسطينية (6 مليارات دولار).

بلغ عدد عمال الضفة الذين كانوا يحملون تصاريح للعمل في إسرائيل إبان اندلاع الحرب في قطاع غزة حوالي 115 ألف شخص. وتوزعت هذه التصاريح بين العمل في البناء (80,000)، والصناعة مع الخدمات (12,000)، والزراعة (12,500)، بالإضافة إلى 26,000 تصريح «تاجر» كانت تستخدم غالباً للعمل. يضاف إلى ذلك نحو 40 ألف شخص كانوا يدخلون إسرائيل للعمل دون تصاريح. ولقد فرضت إسرائيل حظراً كاملاً على دخول حاملي التصاريح عقب 7 تشرين الأول، ولكن تم إعادة تفعيل عدد قليل جداً من التصاريح، حوالي 8 آلاف تصريح، تركزت بشكل أساسي في وظائف في القطاع الصناعي.<sup>10</sup>

10 يذكر التقرير أن إسرائيل قامت أيضاً عقب اندلاع الحرب بإلغاء تصاريح العمل التي كانت ممنوحة للعمال من قطاع غزة (نحو 18.5 ألف تصريح) ولكن بضعة آلاف من

9 [https://gisha.org/UserFiles/File/Back\\_to\\_work\\_report\\_ENG.pdf](https://gisha.org/UserFiles/File/Back_to_work_report_ENG.pdf)

- كما أبلغ المفاوضون الإسرائيليون عن إلغاء مشاريع كبيرة، وانخفاض في أعمالهم، نتيجة غياب العمال الفلسطينيين المهرة والمخلصين، وصعوبة استبدالهم سواء بالإسرائيليين أو بالعمال الأجانب.
- صعوبة ومخاطر استبدال العمال الفلسطينيين: رفعت الحكومة الإسرائيلية الكوتا على تصاريح العمل للعمال الأجانب (غير الفلسطينيين) بمقدار الضعف بحيث وصلت إلى 330 ألف في محاولة لسد النقص في اليد العاملة. ولكن نجاح هذه السياسة كان محدوداً. ولم تحز على قبول واسع من أرباب العمل. هذا فضلاً عن أن هذه الخطوة واجهت نقداً من منظمات العمل الإسرائيلية لاحتمال زيادة مخاطر الاتجار بالبشر والإضرار بالعمال الفلسطينيين.

### التقييم الأمني لدخول العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل

دعا بنك إسرائيل ووزير الدفاع السابق يوفاف غالانت بشكل علني إلى عودة العمال الفلسطينيين، مشيرين إلى أن تعافي الاقتصاد وارتفاع مستوى الحياة بين السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية هو مصلحة أمنية إسرائيلية. كما نوهت المؤسسات الأمنية الإسرائيلية إلى أن الحظر لا يستند إلى أسباب أمنية مبررة، إذ تظهر البيانات أن أقل من واحد بالمائة من الهجمات في العقد الماضي نفذها فلسطينيون يحملون تصاريح عمل في إسرائيل. ومما يؤكد أن الحظر غير منطقي وتمييزي، أن تشغيل الفلسطينيين في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية لم يتم تخفيفه بشكل حاد كما هو حال تصاريح العمل في داخل إسرائيل.<sup>11</sup>

### دعوة للإصلاح والعمل

يخلص التقرير إلى أن إسرائيل، من خلال سيطرتها على الضفة الغربية، تتحمل المسؤولية لضمان حق السكان الفلسطينيين في كسب العيش بكرامة. ونظراً للتبعات السلبية الكبيرة لحظر دخول عمال الضفة للعمل في إسرائيل، على الاقتصاديين الفلسطينيين والإسرائيليين، وغياب التبرير الأمني الموثوق للحظر الحالي، فإن الإصلاح الفوري والعقلاني المطلوب هو السماح للعمال الفلسطينيين حاملي التصاريح بالعودة إلى أعمالهم في إسرائيل، إلى جانب ضمان حصولهم على شروط عمل عادلة وعلى حماية كاملة.

أدى حظر دخول العمال إلى تدهور كارثي في معدلات التشغيل في الضفة الغربية، ما انعكس في أزمة إنسانية واجتماعية حادة وموثقة من قبل المنظمات الإنسانية المختلفة. فلقد انخفض عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات بشكل حاد، من حوالي 160 ألف في الربع الثاني من عام 2023 (18.4% من القوى العاملة في الضفة الغربية) إلى حوالي 27.3 ألف فقط في الربع الثاني من 2024 (4% من القوى العاملة). وينقل التقرير عن الإتحاد العام لعمال فلسطين أن خسارة فرص العمل في إسرائيل أدت إلى خسارة في الدخل للاقتصاد الفلسطيني تبلغ حوالي 1.25 مليار شيكل شهرياً. وترافق هذا مع انكماش الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية بنسبة 22.7% مع حلول حزيران 2024.

أدى ارتفاع معدل البطالة في الضفة الغربية من 12.9% في أيلول 2023 إلى 30.7% في أيلول 2024، ثم إلى 32% وفقاً لمنظمة العمل الدولية في حزيران من نفس العام، إلى مصاعب اجتماعية وضائقة مالية وشخصية حادة للعمال العاطلين. وتم الإبلاغ عن عمال غير قادرين على تسديد الفواتير، مما اضطرهم إلى بيع الأصول الحيوية (السيارات، والمصوغات، والألواح الشمسية) واستنفاد المدخرات، واللجوء إلى جمع الخردة أو مقايضة الطعام.

بالإضافة إلى ذلك، قام أكثر من نصف حاملي التصاريح بسحب مدخراتهم التقاعدية المتراكمة في إسرائيل نتيجة اليأس من عودة الأوضاع إلى ما كانت عليه. وهذا يعني أنهم تنازلوا عن تصاريح العمل وفقدوا الأهلية للحصول عليها مستقبلاً.

### تبعات الحظر على الاقتصاد الإسرائيلي

تسبب حظر دخول عمال الضفة بأضرار كبيرة لاقتصاد إسرائيل أيضاً. ويمكن تلخيص هذه الأضرار التي جاء بها التقرير بالنقاط التالية:

- نقص العمال: عانت القطاعات الإسرائيلية الرئيسية من نقص حاد في العمالة، وخاصة قطاعات البناء والزراعة التي كانت تعتمد على العمال الفلسطينيين لتوفير ثلث إلى نصف قوتها العاملة.
- الخسائر المالية: نقلت القناة 12 عن تصريح لوزارة المالية الإسرائيلية في آب 2024 أن الخسائر الاقتصادية التي تكبدها إسرائيل بسبب حظر دخول العمال الفلسطينيين بلغت نحو 25 مليار شيكل.
- خسائر القطاعات: صرح عضو لجنة العمال الأجانب في الكنيست بأن خسائر قطاعات البناء والزراعة والصناعة الشهرية بسبب حظر دخول العمالة الفلسطينية تقدر بنحو 3.1 مليار شيكل.

11 تم تقليص عدد تصاريح العمل داخل المستوطنات من 48 ألف قبل الحرب إلى 32 ألف الآن، وهي نسبة انخفاض أقل بكثير مما حدث لتصاريح العمل داخل إسرائيل.

هؤلاء العمال كانوا في داخل إسرائيل وتم اعتبارهم تلقائياً كمتسولين غير شرعيين وجري «احتجازهم تحت ظروف صعبة».

## 5- دراسة لـ «ماس»: حواجز الاحتلال على طرق شمال ووسط الضفة الغربية

### تكاليف الوقت الضائع والوقود

صدر في مطلع العام 2026 عن معهد «ماس» بالشراكة مع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،<sup>12</sup> دراسة سعت إلى تقييم الأثر الاقتصادي الناجم عن حواجز الاحتلال وإغلاق مداخل ومخارج المدن في الضفة الغربية. وتناولت الدراسة عينة ممثلة من الحواجز في شمال ووسط الضفة الغربية. بلغ عدد الحواجز التي تم تصنيفها كحواجز رئيسية تفصل بين مدن شمال ووسط الضفة الغربية 26 حاجزاً. وقامت الدراسة بتغطية 14 حاجزاً منها.

تصاعد عدد الحواجز والعقبات التي تقيد حرية حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية بشكل ملحوظ عقب اندلاع الحرب الأخيرة على قطاع غزة (الجدول 1). وتترك هذه الحواجز أثراً سلبياً على الاقتصاد الفلسطيني، خاصة على سوق العمل. ركزت الدراسة على التكاليف الإضافية المتولدة من ضياع ساعات العمل من تكلفة الوقود الإضافية التي تسببها هذه الحواجز. كما تناولت أثر الحواجز على النقل العام، أي على عدد رحلات المواطنين بعد 7 تشرين الأول 2023 مقارنة بما كان يتم قبل اندلاع الحرب. وأكدت الدراسة منذ البداية أن تبعات نشر الحواجز لا تقتصر على التكاليف الإضافية والإعاقات التي تسببها للفلسطينيين في حياتهم اليومية، ذلك لأنها جزء مكمل للمشروع الاستيطاني في الضفة الغربية. إذ تتيح هذه الحواجز العسكرية مساحة وحرية أكبر للمستوطنين لتأسيس البؤر الاستيطانية وضمان حرية وسهولة التنقل بينها وبين المستوطنات.<sup>13</sup>

### أهمية الدراسة وأبرز التحديات

### نتائج الدراسة

أظهرت البيانات الجغرافية التي تم تجميعها باستخدام أجهزة نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) أن حركة النقل انخفضت بنسبة 51.7% بعد بدء الحرب على غزة مقارنة بما قبل اندلاع الحرب. وبلغ وقت الانتظار على الحواجز بالمتوسط بين 15 و50 دقيقة. وقدرت الدراسة عدد ساعات العمل الضائعة يومياً بنحو 191,146 ساعة عمل؛ ما يكلف الاقتصاد الفلسطيني نحو 764.6 ألف دولار يومياً، أو 16.8 مليون دولار شهرياً. كما تم تقدير تكاليف استهلاك الوقود الإضافي بسبب المسافات الإضافية التي يتم سلوكها لتجنب الحواجز 19,203 دولار يومياً؛ أي ما يعادل 6 ملايين دولار سنوياً.

تختتم الدراسة بملاحظة أن سياسة الحواجز الإسرائيلية لا تشكل عبئاً على المواطنين الفلسطينيين في التنقل بين القرى والمدن فحسب، بل باتت أيضاً أداة في إحكام السيطرة على الأرض الفلسطينية، خدمة للتوسع الاستيطاني. لذلك، يجب أن يكون التصدي للحواجز وعوائق الحركة من أهم أولويات السلطة الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية الفاعلة في فلسطين.

### منهجية وبيانات الحالة الدراسية

ركزت الدراسة على قياس وتحليل التكلفة المرتبطة بساعات العمل المهدورة والمحروقات الإضافية التي تسببت بها حواجز الاحتلال وإعاقة التنقل ما بين مدن شمال ووسط الضفة الغربية. وتم الوصول إلى أفضل التقديرات من خلال منهجية تعتمد على تحليل بيانات نظام تحديد المواقع العالمي (GPS).<sup>14</sup>

جرت معالجة بيانات نظام تحديد المواقع العالمي بالعلاقة مع 100 مركبة تعمل خلال 24 ساعة. وبالاستناد إلى بيانات نظام المواقع (GPS) تم التعامل مع 692,707 نقطة جغرافية (X,Y) خلال خمسة أيام قبل وبعد 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وجرى من خلالها رصد أوقات التأخير والمسافات الإضافية بسبب إغلاق

12 صادق، طارق وعلاونة، أحمد (شباط 2026). حواجز الاحتلال الإسرائيلي في شمال الضفة الغربية ووسطها: سياسة الإغلاق وتكلفة الوقت والوقود بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. عمران، 14 (54-55)، 193-234. <https://doi.org/10.31430/XKLP3569>

13 يمكن الاطلاع على الخرائط التي توضح مواقع الحواجز والمستوطنات والبؤر الاستيطانية من خلال رابط المنصة الرقمية لآثار الاستيطان: <https://settlement.ps/mas/>، من خلال قسم قيود الحركة.

14 استخدمت بيانات نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) للمركبات في أثناء تنقلها كامل اليوم في (2023/11/15، 2024/02/20، 2024/03/15، 2024/04/25).

15 تتمثل البيانات الجغرافية في نقاط الطول والعرض، وتمثل نقطة على الخريطة تحمل الوقت والتاريخ بالساعة والدقيقة والثانية ومعدل السرعة كل عشر ثوان عن طريق جهاز نظام تحديد المواقع العالمي (GPS).

16 يعود سبب اقتصار العينة على العدد المذكور من الحواجز على قصور البيانات في نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) في تغطية كافة الحواجز في الضفة الغربية.

جدول 1: توزيع الحواجز الدائمة والمعززة باستمرار بالجناد بين مدن شمال الضفة الغربية ووسطها مقارنة بأعداد الحواجز التي شملتها عينة الدراسة

المنطقة	المحافظة	عدد الحواجز التي تعوّق حركة المركبات بين المدن (المعززة دائماً) *	عدد الحواجز (المعززة دائماً) التي شملتها عينة الدراسة	نسبة تمثيل العينة (%)
شمال الضفة الغربية	نابلس			
	جنين			
	طولكرم	14	8	57
	قلقيلية			
	سلفيت			
	طوباس			
وسط الضفة الغربية	رام الله والبيرة	9	6	67
	القدس			
	أريحا			
المجموع		23	14	61

المصدر: «قائمة الحواجز العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة»، بتسليم، 5/6/2024، شوهد في 2/9/2025، في:

<https://ps.acr/1L9GP7w>